

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

التوجهات المعاصرة للإعلام الدولي

عادل سراج مرداد

دراسات معاصرة (١١)

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

أنشئ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في عام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، وهو أحد أجهزة مؤسسة الملك فيصل الخيرية، وله شخصية اعتبارية مستقلة، يرمي إلى خدمة الحضارة الإسلامية ودعم البحوث والدراسات والنشاطات الثقافية والعلمية المختلفة. ولتحقيق رسالة المركز تصدر هذه السلسلة: «**دراسات معاصرة**» وهي سلسلة دراسات محكمة، تصدر دورياً لتكون إضافة علمية جديدة تعالج القضايا العربية والإسلامية والدولية المعاصرة.

توجه الدراسات والبحوث والمراسلات إلى:

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

إدارة البحوث والدراسات

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (٩٦٦١)

ناسوخ: ٤٦٥٩٩٩٣ (٩٦٦١)

بريد إلكتروني: e-Mail: rkfcris @ kff.com



التوجهات المعاصرة للإعلام الدَّولِي

عادل سراج مرداد

دراسات معاصرة (١١)

ⓒ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية

مرداد ، عادل سراج

التوجهات المعاصرة للإعلام الدولي .ـ الرياض.

٨٥ ص؛ ١٦×٢٣ سم

ردمك: ٣-٨٤-٧٢٦-٩٩٦٠

١ ـ الإعلام الدولي ٢ـ وسائل الإعلام الدولي أ ـ العنوان

ب ـ السلسلة

ديوي ١٦، ٣٠١   ٠٦٧٠/ ٢٢

رقم الإيداع: ٠٦٧٠/ ٢٢

ردمك: ٣-٨٤-٧٢٦-٩٩٦٠

المحتويـــات

مقدمـــة

شهدت فـترة ما بعد الحرب العالميـة الثانية اندحار الاستعـمار، وتأسيس منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م كهـيكل تنظيمي لعالم جديد، يضم القوى الكبرى؛ كبريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي. ضم هذا التنظيم الجـديد أيضـاً العـديد من الدول الصـغيـرة، التي كـانت مُستعـمَرةً من هذه القوى، في آسيا وإفريقيـا وأمريكا اللاتينية. عرفت هذه الدول فيما بعد، باسم دول العالم الثالث أو الدول النامية، مقابل دول العالم الأول التي تمثلهـا الولايات المتـحدة الأمـريكية ودول غـرب أوروبا وبعض الدول الأخرى، ككندا واليابان. سـعت الدول النامية، حديثة الاسـتقلال، التي تعاني من مشكلات ذات أبعاد سياسية واجتماعية وتنموية، إلى إحداث تغيـير في الواقع السيـاسي الدولي، من خلال عضـويتها في الأمم المتـحدة ومنظماتـها المتخـصصة؛ كـمنظمة الأمم المتـحدة للتربيـة والعلوم والثقـافة (يونسكو). لقد بُنِـيَ التصويت في هذه المنظمـات على مبدأ صـوت واحد لكل دولة بصرف النظر عن وضعها السياسي أو الاقتصادي.

وكجزء من محـاولة التغيير هذه، تصدَّر مـوضوع الإعلام الدولي جدول أولويات الدول النامية، كـالمطالبة بضرورة إعادة النظر في مـبدأ حرية تدفق المعلومات، الذي تـسيطر من خلاله دول أوروبا الغـربية والولايات المتـحدة الأمريكيـة على الإعلام الدولي. وقـد طرح بعض النقاد من الدول النامـية

تصورات محــددة لمعالجة هذه الظاهرة، من ضمنها إدخــال تعديلات جذرية على النظام الإعلامي الدولي، ليــكون أفقياً وأكــثر عدلاً للدول الصغــيرة، ويضمن لها المشــاركة الفعالة فيه، بدلاً مــن كونها مستهلكاً سلبــياً للإعلام الغربي ومنتجاته (Merrill , 1983, p. 51)

وفي هذا الإطار، تبلور منظوران لتــفســير طبيــعة وأبعاد الــتدفق الدولي للمعلومــات، فالمنظور الأول: أنموذج التدفق الحر للمــعلومات (Free Flow of Information Paradigm) يرى أن التوزيع العالمي للمــعلومات والبرامج الإعلامية ما هو إلا نتاج طبيعي لاقتصاد قوى السوق الوطنية والدولية، وأن الاختلال القائم في هذا التوزيع، مرده النقص الواضح في هذه البرامج لسد الاحتياجات، وبالذات في دول العام الثالث. ويؤكد مؤيدو هذا الأنموذج أن هذا الوضع يعبر ويبرهن عن مبدأ التبادل الحر للأفكار، الذي نادت به الأمم المتحــدة عام ١٩٤٦م لضــمــان استمــرارية وأداء الديموقراطيــة ومؤسســاتها (Schement et al., 1984)

فمنذ نشأة منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، أولت الدول الغربية اهتماماً خاصاً بأن تكون المنــظمة منبراً للمطالبة بإرســاء قواعد عامة، تضــمن تدفقاً معلوماتياً عبر الحدود الدولية بدون أية عوائق. كما ربط موضوع التدفق الحر للمعلومات، بمبدأ حرية الرأي والتعبير الذي تضمنته الفقرة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي تبنتــه الأمم المتحدة عام ١٩٤٨م. لقد نصت الفقرة على أن "كل شخص له الحق في حرية الرأي والتعبير، ويتضمن هذا الحق حــرية اعــتناق الآراء دون تدخل . . . واســتــقــاء الأنــبــاء والأفكار والمعلومــات وتلقيــها وإذاعــتها عــبر أية وســيلة كانــت دون تقيد بــالحدود

الجغرافية" (Ganley & Ganley, 1982, p. 77).

من هذا المنطلق، تنظر الدول المتقدمة، المصدرة للبرامج الإعلامية إلى الموضوع من ناحيتين: الأولى اقتصادية، تتمثل في تلبية احتياجات السوق الدولية لمثل هذه المنتجات، والثانية تطبيقاً لمبدأ حرية الرأي بدون أي عوائق. إلا أن الدول المستوردة لهذه البرامج (الدول النامية) ترى في ذلك تهديداً سياسياً وثقافياً لشعوبها، لما تحمله وتتضمنه هذه البرامج من قيم وأنماط سلوكية وأيدلوجيات، لا تتفق مع ما هو موجود في مجتمعاتها.

أما المنظور الثاني ـ أنموذج الهيمنة الأمريكية (American Hegemony Paradigm) فهو عكس أنموذج التدفق الحر للمعلومات تماماً. ويرى أصحاب هذا الاتجاه، أن النظام الإعلامي والاتصالي الدولي عبارة عن هرم قوة (Power Pyramid) تتربع على قمته الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الصناعية الأخرى، وقاعدته تتكون من الدول حديثة الاستقلال (الدول النامية). ويضيفون أن البدايات المتقدمة للدول الصناعية في مجالي التنمية الصناعية وتقنيات الاتصال، جعلتهم في وضع يسمح بممارسة سيطرة شبه تامة، ليس على اقتصاد الدول النامية فحسب، ولكن على ثقافتهم أيضاً عن طريق تصدير تقنيات الاتصال والبرامج الإعلامية والثقافية إلى هذه الدول (Schiller, 1969; Hamlink, 1983; Mattelart; 1979)

وقد انبثقت عن دراسة أنموذج الهيمنة الأمريكية أطر نظرية لا تقل أهمية عن هذا الأنموذج. من هذه الأطر: امبريالية وسائل الإعلام (Media Imperialism)، الاعتمادية الثقافية والتقنية (Cultural and Technical Dependency)، التوافق أو التجانس الثقافي (Cultural Synchronization)

وتصب هذه النظريات في إطار الممارسات المتسلطة لوسائل وأجهزة الإعلام الغربية، على وسائل الإعلام في الدول النامية، وما ينتج عن ذلك من تأثيرات على الثقافات المحلية وحقنها بأيدلوجيات غير مرتبطة، ولا تتعلق بواقع التنمية الاجتماعية لهذه الدول. وفي هذا الصدد، يقول شيللر ونوردنسترنج (Schiller & Nordenstreng , 1979): إنَّ هذه الممارسات من قبل وسائل الإعلام الغربية، قامت على مبادئ رأسمالية بحتة، للتجارة بالأفكار والتقنيات والترويج لها من خلال التدفق الحر للمعلومات والبرامج الإعلامية، مستغلة في ذلك حاجة الدول النامية الماسة لمثل هذه البرامج والتقنيات، مع علم الدول المتقدمة بأن ما يفعلونه، يعد انتهاكاً صارخاً للسيادة الوطنية، وقد ينتج عنه ضياع أو تلاشي الهوية الثقافية الفريدة للدول النامية.

لقد أدى الصراع بين الاتجاهين إلى بلورة موقف موحد للدول النامية يطالب الدول المتقدمة بضرورة التعاون من أجل إعادة هيكلة النظام الإعلامي الدولي، واتخاذ خطوات من شأنها التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن الوضع الإعلامي القائم على أساس التدفق الحر للمعلومات ذي الاتجاه الواحد، خاصة وأن التطورات العلمية المتلاحقة، في مجال الاتصال باستخدام تقنيات الحاسوب والأقمار الاصطناعية ـ الذي تتحكم فيها الدول المتقدمة ـ سيجعل من الدول النامية مستقبلين سلبيين لا يتحكمون فيما يصلهم من معلومات عابرة للحدود، ولا يستطيعون بالتالي الاتصال بفعالية مع الدول الأخرى، لهشاشة البنَى الاتصالية التحتية، وافتقادهم للتقنيات المطلوبة. فمن خلال منظمة حركة عدم الانحياز، ومنظمة اليونسكو، طرحت الدول النامية مبادرة ترمي إلى إنشاء نظام إعلامي

واتصالي جديد (New World Information and Communication Order) من شأنه إضفاء نوع من التوازن العـادل، لتدفق المعلومات بين الدول النامية والمتقدمة، ويحث الدول المتـقدمة على تقديم المساعدات التـقنية، في مجال الاتصال والإعلام للدول النامية.

بناءً على ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى:-

١- تتبع التطورات التاريخية التي أفـرزت نظم الإعلام الدولية في الفترة ما بين (١٩٤٦-١٩٧٦م) والفترة ما بين (١٩٧٧-١٩٨٩م) مع إبراز:

أ. الظروف التاريخية التي أفرزت هذه النظم.

ب. موقف الدول النامية من هذه النظم.

ج. موقف المنظمات الدولية من هذه النظم.

٢- مناقشة تأثير تقنيات وسائل البث الإعلامي الحديثة ـ البث التلفزيوني المباشر عـبر الأقمار الاصطناعية ـ في بلورة التـوجهات السياسة الإعـلامية الدولية.

٣- استـشراف الأبـعاد المسـتقـبلية، لانعكاسـات تقنيات وسـائل البث الإعـلامي الحديثـة، على واقع الإعـلام الدولي، مع الإشارة إلى مـواقف الدول المتقدمـة والدول النامية، والدور الذي تمارسه الدول المتقدمـة للحفاظ على تقدمها في هذا المجال.

وتنطلق هذه الدراسة، من تصورات محددة، مـؤداها أن العلاقة الاعتمادية المتبادلة بين وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال الحديثة مكنت وسائل الإعلام ـ وبالذات التلفزيون ـ من النقل والنشـر الفوري المباشر للرسائل الإعـلامية، بغض النظر عن المسافة الجغرافية التي تفصل بين مصدر الرسالة ومستقبلها.

وأنه، في ظل الواقع السياسي الدولي الجديد-نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وتفكك الاتحاد السوفيتي إلى جمهوريات مستقلة، وانتهاء الصراع الأيدلوجي، وسيطرة النظام الرأسمالي وبروز ظاهرة العولمة ـ أخذت تتضح في الأفق معالم توجهات إعلامية دولية جديدة لعل من أهم ملامحها؛ الانفتاح الإعلامي والثورة "التقنوإعلامية" غير المسبوقة. لقد تحولت فكرة البث التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية من أفكار مجردة تدور في رؤوس الباحثين والمنظرين، إلى واقع ملموس يعيشه العالم اليوم، والذي تحول بالتالي إلى 'حي كوني صغير' متشابك مع بعضه البعض، من خلال نسق تقني بالغ التطور، تتحكم فيه الدول الصناعية المتقدمة.

وفرض هذا الواقع على الدول النامية السعيَ لتطوير أنظمتها الإعلامية والاتصالية بما يتواءم مع الواقع الدولي الجديد، بعيداً عن المفردات المُستخدمة في النظام الإعلامي والاتصالي الدولي الجديد. فدخول العامل التقني في الصراع الإعلامي بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة، وتأكيد دول الشمال على أهميته لحل مشكلة اللاتوازن في العلاقات الإعلامية بينها وبين دول الجنوب، أدى إلى انتصار موقف الأولى في هذا الصراع، والذي كان من خلال منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، التي لعبت دوراً حاسماً في هذا الصراع، كمنبر دولي عكس إلى حد كبير مواقف الدول النامية ومطالبها بتعديل النظام الإعلامي الدولي.

وتسعى الدراسة إلى إبراز أهمية تطوير البُنىَ الاتصالية والإعلامية التحتية في الدول النامية، التي أضحت من المسائل التي تحتل مكان الصدارة على

جدول أولويات واهتمامات الدول المتقدمـة والنامية على حد سواء. فالقطاع الاتصالي أصبح من الأهمية أن جعل دول العالم تسارع نحو تطوير التقنيات والمبتكرات الحديثـة، التي من شأنها المساهمة فـي رفع كفاءة هذا القطاع من خلال تبني سياسات تقنية لتشجيع الاستـثمار فيه، وفك القيود والتشريعات التي تعرقل مسـيرته. وأصبح القطاعان الاتصالي والإعـلامي يخـضعان في تطـورهمـا للعامل التـقني، الذي أضحى أداة صـراع دولية، تتحـفظ على أسرارها الدول الصنـاعية المتـقدمة، بل ويلعب أداوراً سـياسـية واقتـصادية واجتماعية وتربوية وثقافية، بالغة الأهمية في هذه الدول.

وتكمن الإشكالية في أن عدم التوزيع العادل لهذه التقنيات على المستوى الدولي، وحاجـة الدول النامية لها، يـحتم عليها إنفـاق ملايين الدولارات لشراء الأجهزة والمـعدات التقنية لرفع كفاءة قطاع الاتصــال وما يترتـب على ذلك من نتائج تـكون على حساب تنمـية قطاعـات أخرى، وتوفيـر الغذاء والدواء لمواطنيـها. وبـالرغم من الجهـود التي تبـذلها المـنظمات الدوليـة، كاليونسكو لردم الهوة التقنية بين الدول المتـقدمة والدول النامية، إلا أن مثل هذه الجهود باءت بالفشل بسبب مواقف الدول المتقدمة.

ولتحـقيق تصورات الدراسـة وأهدافها، وظف البـاحث المنهج التاريخي الذي يفيد في الكشف عن المشكلات وأسبابهـا وتطورها، عبر فترات زمنية محـددة، كما جـرى أيضاً توظيف المنهج الوصـفي، الذي يفيـد في دراسة الظواهر، كما هي على أرض الواقع، وذلك مـن خلال جمع وتنظيم وتصنيف المعلومات وصـولاً إلى تقديم تحـاليل واستنتاجـات، تساعـد على فهم هذه الظواهر والعوامل المؤثرة فيـها والتنبؤ بمستقبل هذه الظواهر (ذوقـان عبيدات وآخرون، ١٩٩٧م، ص ٢١١-٢٦٨).

وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول يسلط الضوء على نظم الإعلام الدولي في فترة الخمسينيات والستينيات حتى منتصف السبعينيات (١٩٤٦-١٩٧٦م) والتوجهات التي برزت أواخر السبعينيات حتى نهاية الثمانينيات (١٩٧٧-١٩٨٩م) مع تبيان مواقف الدول النامية والمنظمات الدولية من هذه النظم. أما المبحث الثاني فيناقش النظام الإعلامي والاتصالي الجديد ودور منظمة اليونكسو في بلورة هذا النظام. أما المبحث الثالث فيناقش تأثير تقنيات الاتصال والإعلام، وتحديداً البث التليفزيوني عبر الأقمار الاصطناعية، في تشكيل توجهات السياسة الإعلامية الدولية. أما المبحث الأخير، فيقدم خلاصة للبحث، وأهم النتائج مع نظرة استشرافية لانعكاسات تقنيات الاتصال الحديثة على واقع الإعلام الدولي.

المبحث الأول
نظم الإعلامي الدولي

يتطرق هذا المبحث من الدراسة إلى نظم الإعـلام الدولي، خلال فترتين رئيستين: الأولى من عام ١٩٤٦-١٩٧٦م، والثانية من عام ١٩٧٧-١٩٨٩م مع إيضـاح الظروف التاريـخيـة، التي أفرزت هـذه النظم، وأهم السمـات الأساسـية للإعلام الدولـي خلال هاتين الفتـرتين. كما ينـاقش هذا القسم أيضاً، أهم مظاهر الهيمنة الإعلاميـة والاتصالية، ومواقف المنظمات الدولية (اليونسكو) من قضايا الإعلام الدولي.

أولاً: نظم الإعلام الدولي (١٩٤٦-١٩٧٦م)

كان البريد لعقود طويلة، ولا يزال، من أهم وسائل الاتصال بعيدة المدى التي تعتمد على سرعة وسائل المواصلات المتوفرة، سواء الأرضية أو السطحية أو الجوية. وحتى مطلع القرن العشرين كان الناس ولا يزالون يعتمدون على هذه الوسيلة لتبادل الرسائل والمعلومات، وإن استغرقت وقتاً طويلاً، بمقياس اليـوم، للوصول من نقطة إلى أخـرى؛ فـمثـلاً كانت الرسـالة المرسلة من نيويورك إلى لندن تستغرق شهراً كـاملاً. إلا أن سرعة الاتصال بدأت تتغير مع ظهور المختـرعات التقنية، وتحـديداً عام ١٨٤٤م عندما اختـرع ساموييل موريس التلغراف، ونجح في نقل أول رسالة تلغـرافية في نفس العام، وتلا ذلك نجاح نقل أول رسالة صوتية عبر الهاتف السلكي عام ١٨٧٩م، ثم نقل

أول رسالة صوتية لاسلكية بعد ذلك بحوالي عشرين عاماً، أي إنه مع حلول العشرينيات من القرن الماضي، أصبحت مسألة نقل الصوت عبر المسافات باستخدام الراديو واقعاً ملموساً.

وعلى صعيد آخر، أخذ الإنسان يفكر في وسيلة تحقق له حلم نقل الصور المرئية (Visual Images) على غرار النقل الصوتي. وبحلول عام ١٨٩٤م، شوهد أول فيلم بصور متحركة، وبعد ذلك بعشر سنوات تم نقل أول صورة باستخدام التلغراف، وتم نقل أول صورة تلفزيونية عام ١٩٢٣م، وتأسيس أول خدمة تلفزيونية مع نهاية الثلاثينيات (Stover, 1984, p. 31) ولعل أهم ما شهده النظام الإعلامي الدولي خلال الفترة التي سبقت إنشاء منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، هو بداية سيطرة وكالات الأنباء الدولية على الساحة الإعلامية، وخاصة عندما عقدت عصبة الأمم (League of Nations) مؤتمراً إعلامياً عام ١٩٢٧م كرسته لمناقشة أسعار البرقيات وحماية الأخبار، تلا ذلك عام ١٩٣٦م مؤتمر حول استخدام الإذاعة من أجل إشاعة السلام العالمي (Bullion, 1982, p.160)

ومع نهاية الثلاثينيات بدأ الاهتمام يتزايد بتقنيات الاتصال الجديدة، كالإذاعة بشقيها، المسموع والمرئي، وكذلك السينما، كأدوات للصداقة والتفاهم الدوليين. وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية، تزايدت الانتقادات الموجهة لوكالات الأنباء الدولية الأربع الكبار في تلك الفترة؛ رويترز البريطانية، هافاس الفرنسية، الآسوشيتد برس الأمريكية، وولف الألمانية، لاحتكارها شبه المطلق للتدفق الدولي للأخبار، وتلوينها بقيم وسياسات تتفق مع توجهات دولهم، رغم إصرار هذه الوكالات على إشاعة مبدأ 'الموضوعية'

في تقديم الأخبار. ولعل الأمر الهام بالنسبة لوكالات الأنباء العالمية، هو سيطرتها المطلقة على شبكات الاتصالات الدولية. ونذكر هنا: أن الوكالات العالمية كان تحت سيطرتها الشبكة الدولية للكابل عابر المحيط (Transoceanic Cable Network) التي تمتد لأكثر من ٣٥٢ ألف ميل بحري. وكانت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على ٩٠٪ منه، إلا أن هذه السيطرة لم تدم طويلاً نتيجة لتطور صناعة وتقنيات الراديو، الذي أخذ يغير من ملامح النظام الإعلامي الدولي لصالح الولايات المتحدة.

وإذا كانت القوى الأوروبية قد فرضت سيطرتها على البحار وطرق التجارة الدولية، لحماية مصالحها الاقتصادية والسياسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فقد اعتبرت وكالات الأنباء التابعة لهذه الدول، أن من 'حقها' جمع ونشر الأخبار والمعلومات أيا كان مصدرها أو وجهتها، وبصرف النظر عن الحدود الدولية والجغرافية، مُستغلة في ذلك، الإمكانات التقنية المتاحة لها آنذاك، كالتلغراف والهاتف والراديو، وغير ذلك من وسائل الاتصال، لبسط سيطرتها على التدفق الدولي للمعلومات. ويرى بعض الباحثين (Khalil, 1984, p. 20-30) أن تطور عمل هذه الوكالات ما هو إلا امتداد للتوسع الاقتصادي للدول، التي تتبعها هذه الوكالات، الأمر الذي يتطلب قيام حكوماتهم بحماية مصالحها الإعلامية الدولية، انطلاقاً من مبدأ أن من يسيطر على التجارة الدولية والممارّ البحرية لابد أن يفرض سيطرته على الاتصال والإعلام ونشر المعلومة.

ويمكن للمتتبع للتطورات الاتصالية لفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية أن هناك العديد من السمات التي ميزت الإعلام الدولي، أهمها (Bullion, 1982, p. 163):-

١- أن الهيكل الاتصـالي الداخلي والخارجي لدولة ما، يعكس مـصالح القيم السياسية والاقتصادية لهذه الدولة.

٢- شيوع سياسة عدم التدخل في الاتصـالات الدولية وتنميتها. وكانت اليد الطولى للدول التي تسيطر على الطرق التقنية لجمع ومعالجة ونشر المعلومات، وهذه الخصيصة جعلت من الدول الفقيرة إعلامياً (Media-poor) في وضع اعتمادي، من ناحيـة علاقتـها بالـدول الغنية إعلامياً (Media-rich).

٣- انعكاس العلاقات السياسية الدولية على طبـيعة العلاقات الإعلامية، خاصة خـلال فترة التغـيرات السياسـية المتلاحقة، ودخـول دول العالم في تحالفات جديـدة والتقدم التقني؛ كل ذلك انعكس على العلاقـات الإعلامية الدولية.

أما عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد ظهر هناك اتجاهان، يسيران جنباً إلى جنب حول مـسألة الإعلام الدولي: الأول سـياسي، وتزعمتـه حكومات الدول الغربيـة الموقعة علـى ميثـاق الأمم المتحدة، والثـاني إعلامي وتزعمـته وسائل الإعـلام الغربية. فعلى المـسار الأول، أولت هذه الحكومات اهتمـاماً خاصاً بأن يـتضمن ميثـاق الأمم المتحدة فقـرة حول التدفق الحر للمـعلومات والأفكار، والذي نادت به الأمم المتـحدة عـام ١٩٤٦م لإيجـاد قواعـد عامـة تضمن تدفقـاً حراً للمعلومات عبر الحـدود الدولية دون أية عوائق، وربط هذا المبدأ بالفقـرة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. أمـا على المسار الثاني، فقد أخذت وسـائل الإعلام الغربية، وبدعم من حكوماتهـا في تطوير قدراتها التقنية وبناء البُنَى الأساسية للاتصال، لتمكين هذه الوسائل من التعامل بفعالية مع الأخبار والمعلومات لإيصالها للمتلقي حول العالم في أسرع وقت ممكن.

ويَعتبـر العديدُ من الباحثين أن فترة مـا بعد الحرب العالمية الثـانية كانت بمثابة نقطة الانطلاق لازدهار وانتـشار شبكات الاتصال والإعـلام المختلفة، التي تميزت بتفوق تقني بالغ التطور يتيح لها طاقات اسـتيعابية عالية للتعامل مع الأخـبار والمعلومـات. ويرد البـعض مسـألة الاهتـمام بتطوير مـثل هذه الشبكات إلى الحاجة الإنسانية لآليات الاتصال السريع على المستويين الداخلي والخـارجي، مما ساعـد على تبني الاتجـاه نحـو 'عولمـة الاتصال' لإيجـاد مجتمع عـالمي واحد، عن طريق تكوين وسائل اتصالية مبـاشرة بعيدة المدى تكون قاعدتهـا الأقمار الصناعية وتقنيـات الحاسوب (Hachten,1987, p. 8) وعقب الحـرب بزغ نجم التلفزيون، وانتشر امتلاكه بصورة فلكية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، التي شهدت أكبـر نسبة زيادة استهلاك لامتلاك أجهـزة التلفزيون في العالـم حتى أصبحـت هذه الوسائل والتقنيـات جزءاً أساسياً من النظام الإعلامي الدولي.

ففي فترة زمنية قصيرة، منذ اختراع التلغراف عام ١٨٤٠ م وحتى تأسيس التلفزيون وتعـميمه في الخـمسينيات والسـتينيات ، تحول العـالم إلى 'قرية كونيـة' بفضل تقـنيات المعلومـات والاتصال، التي كـانت ثمرة البـحوث والتطبيقات العلمية في هذا المجال، وإيذاناً بدخول العالم إلى حقبة الإعلام العالمي الانتـشار (Worldwide Communication) وبروز الأنظمة الإذاعـية والتلفزيونيـة كجزء من النظام الإعـلامي العالمي، وأحد مـقوماته الرئيـسة، تعملان جنبـاً إلى جنب مع المواد المطبوعة (الصحف والمجـلات) وخدمات وكالات الأنباء. إلا أن أهم ما ميز هذه الأنظمـة الجديدة، هو انتفاء الحاجة للطباعة الورقية أو النـقل السطحي أو حتى إلمام المتلقي (المستمع أو المشاهد)

بمبـادئ القراءة أو الكتـابة لفـهم المضـمون الإعـلامي للراديو والتلفـزيون. وأخذت تتـشكل ملامح النظام الإعلامي الـدولي، التي هي في واقع الأمر تجسيد لمظاهر سـيطرة الدول الغربية المتقدمة، ووسائل إعـلامها على التدفق الدولي، للمعلومات وتقنياتها بكافة أشكالها.

ولأول مرة، عـرف العالم حقـيقة النظام الإعـلامي الدولي، ورغم عدم وجود إطار رسمي أو شرعي لمثل هذا النظام، إلا أنه اعتمد على الممارسات الدولية والتـعاون أكـثر من اعتـماده على القـوانين والتشريعـات التي تحكم الإعـلام الدولي. ويمكن تحـديد بعض الملامح الأسـاسيـة لهـذا النظام في التالي:

١- الارتباط الوثيق بين الإعـلام وتقنيات المعلومات والاتصـال والحاسوب، الأمر الذي أضفى على العمليـة الإعلامية بعداً غير مسـبوق، وأخرجها من دائرتها الضـيقة وفـتح الأبواب لمرحلة جديدة من التفـاعل الإنساني عبر وسائط الإعلام المدعومة من هذه التقنيات الرفيعة.

٢- تمركـز هذه التقنيـات المتقـدمة في الدول الصناعـية الغنيـة، التي تمتلك الاستـثمـارات الضخـمة لـتطويرها، مما أعطى هذه الدول قوة جـديدة بجانب قواها العسكرية والـسياسية والاقتصادية. وهذه القـوة الإعلامية والاتصالية، وبالذات في مجال الاتصال الجماهيري، كانت على حساب الدول النامية.

٣- ظـهور الشـركات عابـرة القـارات أو مـتعـددة الجنسية (Multinational Corporations) ذات التكتـلات الماليـة الكبيـرة، وتمركـزها في الدول الصناعية كعنصر نشط على مسرح الإعلام الدولي، وخاصة فيما يتعلق

بامتلاك تقنيات الاتصال والمعلومات الحديثة ووسائل الإعلام والبرامج.

كل ذلك ،جعل هذه الشركات تمارس هيمنة إعلامية دولية، وبالذات على الدول النامية.

٤- استقلال العديد من الدول النامية، ودخولها المسرح الدولي كأعضاء ناشطين في منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها المختلفة، وحاجتهم الماسة لتطوير أنظمتهم الاتصالية والإعلامية، ونقص مواردهم المالية والتقنية لعمل مثل هذا التطوير، بالإضافة إلى ازدياد الشعور بالقومية بينهم، ورغبتهم في توطيد أواصر التعاون بين بعضهم البعض وعدم رغبتهم في الانجراف وراء سياسة الاستقطاب، وتأسيس حركة دول عدم الانحياز ومطالبتها بتأسيس علاقات إعلامية متوازنة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

٥- ازدياد الاهتمام بالبحوث والدراسات التي تتناول موضوع الإعلام الدولي والتدفق الدولي للمعلومات.

ونتج عن الوضع الدولي للإعلام، أن أصبح هناك تدفق عالمي سريع للأخبار والمعلومات في اتجاه واحد ـ من الدول المتقدمة إلى الدول النامية التي تفتقد الحدَّ الأدنى من وسائط الاتصال الجماهيري. ويقول هاكتن (Hachten,1987, p. 8) : إن مثل هذا التدفق، أصبح قوة راديكالية للتغيير في العالم، وشجع على نمو الحريات السياسية والاقتصادية، والتأثير على مجريات السياسة الدولية عن طريق بث الأخبار والمعلومات، المقدمة من قبل وسائط الاتصال، التي تقوم بتسليط الضوء على موضوع أو فضيحة معينة، بهدف إحراج المسؤولين في بلد ما (كما حدث في الفليبين إبان حكم الرئيس

مـاركـوس مـثلاً). ووصـف زبيـجنيـو برزينسكي (Zbigniew Brzezinski) مستشـار الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسـون لشؤون الأمن القومي، وصف المجتمعات الحديثة التـي خرجت من المرحلة الصناعية إلى المعلوماتية بأنها مجتـمعات تتشكل ثقافياً، ونفـسياً، واقتصادياً وفقـاً لمعطيات التقنيات والإليكترونات، وخـاصة في مجـالي الحاسوب والاتصـال، وأن تأثير ذلك سيكون من خلال دحر عامل المسافة التـي تفصل أجزاء العالم عن بعضها، وتوفير المعلومات مـن أي مكان في العالم للمراكز المدنية التي يتواجـد فيها تركيز سكان الأرض (Hachten, 1987, p.9).

ثانياً: النظام الإعلامي الدولي الجديد ١٩٧٧-١٩٨٩م

تعتبر منظمة حركة دول عدم الانحياز، التي تأسست بمؤتمر للدول النامية في باندونج بإندونيـسيا عام ١٩٥٥م، أول مـحفل دولي طرحت فـيه فكرة إعادة هيكلة بين دول العالـم المتقدمة والدول الناميـة، بما في ذلك العلاقات الإعلاميـة، وذلك من أجل الحد من سيطرة الدول المتقـدمة للتدفق الدولي للمـعلومات وتقنيـاتها. ويرى بـعض الباحـثين، أن مطلب المنظمة إجـراء تعديلات جـوهريـة على النظام الإعلامي العالمي، مـرده تنـامي نفوذ الدول الـنامية علـى المسـرح الدولي، وبالتحديد، القوة التـصويتية داخل الجمـعية العموميـة للأمم المتحدة (Sussman, 1992, p.90) إلا أن بروز أهمية قطاع الإعلام والمعلومات وارتباطه بالاستقلال السّياسي والسيادة الوطنية، والفجوة الإعلامية الكبيرة بين الدول المتقدمة والنامية، لم تتبلور حتى عام ١٩٧٣م بعد انعقاد قمـة دول عدم الانحياز بالجزائر، حين حثت فقرة في البـيان الختامي للمؤتمر الدول النامـية على اتخاذ موقف مـوحد في مجال الإعـلام وتبادل

الأفكار فيما بينهم (Nordenstreng & Kleinwachter, 1989 , pp. 89-90)

وفي عام ١٩٧٥م تبنى مؤتمر وزراء خارجية الحركة عقد ندوة تضم خبراء دوليين لمناقشة المشكلات المتصلة بالإعلام في الدول النامية. وطرحت الندوة، التي عقدت في تونس عام ١٩٧٦م، قضايا شتى، كالتوزيع غير العادل للطيف الإذاعي، وحق الدول في تصحيح التقارير الإخبارية غير المنصفة، والاحتكار التقني، و'طرح لأول مرة موضوع تأسيس نظام إعلامي واتصالي دولي جديد. وأبرز التقرير النهائي للندوة هذا الطرح بأن شعوب الدول النامية هم من ضحايا الهيمنة الإعلامية، باعتبارها ضربة موجهة لقيمهم الثقافية الأصلية، كما ارتأى المؤتمرون أنه طالما يكتنف الإعلام العالمي عدم التوازن لصالح بعض الدول ويتجاهل البعض الآخر، فإن من واجب دول عدم الانحياز، والدول النامية الأخرى، تغيير هذا الوضع للتحرر من الاستعمار الإعلامي.

ولاشك أنه كان للاتحاد السوفيتي (سابقاً) دور نافذ في إذكاء روح الخلاف بين الدول النامية من جهة وأوروبا الغربية والولايات المتحدة من جهة أخرى. ومع اعتراف الأمم المتحدة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد وتجاهله من قبل الدول المتقدمة، بادرت الدول النامية بطرح فكرة إنشاء نظام إعلامي دولي جديد، على غرار النظام الاقتصادي، مستندين على دعم الاتحاد السوفيتي والأدبيات الإعلامية التي تؤكد سيطرة الدول الغربية على الإعلام الدولي وقنواته وتقنياته، وكذلك تعاطف منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) بحكم اهتمامها بمجالَي الإعلام والاتصال.

ثالثاً: مظاهر الهيمنة الإعلامية والاتصالية

تعتبر سيطرة وسائل الإعلام الغربية على كمية وحجم المعلومات المتداولة في العالم، من السمات التي ميـزت النظام الإعلامي العالمي منذ الثلاثينيات من القـرن الماضي. وتمثلت هذه السـيطرة، في كمـية الأخـبار التي تبـثهـا وكالات الأنباء الدولية (رويترز البريطانية، وكالة الصـحافة الفرنسية، وكالتا الأسوشيـتد برس واليونايتد برس آنتـرناشونال الأمريكيتـان، ووكالة تاس- نوفـوسيـتي). ففي إحـصـائية لليـونسكو عـام ١٩٨٧م، نشرت في عـام ١٩٨٨م، بلغت نسـبة إنتـاج الأخبـار في هذه الوكالات حـوالي ٩٩٪ من مجمـوع عدد الكلمات الموزعة يومـياً في العالم (Roach , 1990, p. 290) وإذا استـثنينا وكـالة تاس ـ نوفوسـيتي من هذه النسـبة، نجـد أن الوكالات الغربيـة الأربع ـ الأوروبية والأمريكيـة ـ توزع أكثـر من ٨٨٪ من الكلمات اليومـية. ويوضح الجـدول رقم (١) هذه النسبـة ومقارنـة وضع الوكالات الدولية ببعض الوكالات الإقليمية.

فبنظرة سريعة على الجدول رقم (١)، يتضح أن الوكالات الدولية الخمس تحكم قبضتها التدفق الدولي للأنباء، بينما نصيب الوكالات الإقليمية الخمس لا يتعدى ١٪ من توزيع الأخبار. وهذا التباين الشاسع يفسر لنا أن وكالات أنباء الدول الغربية في وضع متقدم جداً فيما يتعلق بالتدفق الإعلامي الدولي للمعلومات، بحكم توفر الإمكانات البشـرية والتقنية لهذه الوكالات، الأمر الذي يدعونا إلى القـول: إنَّ الدول الناميـة في موقف لا تُحسـد عليه وإن اللاتوازن في التـدفق الدولي لا يزال يسـير في اتجـاه واحد لصـالح الدول المتقدمة. ويرى المصمودي (Masmoudi, 1984) أن عدم التوازن الصارخ في

كمية المعلومات بين دول الشمال الغنية، ودول الجنوب الفقيرة، وعدم المساواة في مصادر المعلومات ـ سواء طيف الذبذبات الإذاعية، أو أعداد المحطات (إذاعية وتليفزيونية) أو أعداد الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية ـ تشكل واقع النظام الإعلامي العالمي. كما أن معظم الدول الغربية، لا زالت تعاني من نقص المعلومات الأساسية عن الدول النامية، الأمر الذي فتح الأبواب أمام وسائل الإعلام الغربية لنقل أحداث الدول النامية. وهذا النقل عادة ما يكون ذا طابع سلبي (كإبراز أخبار الكوارث والأزمات السياسية والانقلابات والثورات وحوادث القتل والعنف)، وتجاهل الأخبار والأحداث ذات الطابع التنموي، أو التي لا تُعتبر هامة للرأي العام في الدولة التي تنتمي إليها وسائل الإعلام الكبرى (Hester, 1971; Cuthbert & Spakes, 1978; Gerbner & Marvanyi, 1977) كل ذلك، يجعل هذه الوسائل تمارس تأثيراً قوياً على الدول النامية، ليس في الميدان الإعلامي فحسب، بل في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية على حد سواء. وهذا الموقف، يكرس الحقبة الاستعمارية الغربية وإن اختلفت الوسائل والأدوات .

إن وكالات الأنباء العالمية ـ وبالذات الغربية ـ قد استفادت كثيراً من التطورات التقنية في مجالي الإعلام والاتصال، وخاصة خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. فهذه الوكالات ارتبطت تاريخياً بالنمو الاقتصاد الدولي، المبني على التوسع الاستعماري والرأسمالي الغربي، ونمو الرأسمالية الدولية، التي تعتبر نتاجاً لسياسات القرنين التاسع عشر والعشرين (اقتصادياً واجتماعياً وإقطاعياً)، الأمر الذي انعكس على ازدهار

التجـارة الدولية، وجعـل الحكومات الغربيـة تمعن التفكيـر، ليس فقط في حماية مـصالحها الاقتـصادية والسياسيـة، وإنما في حماية مصالح إعـلامها الدولية، اعتقاداً بأن من يسيطر على الممـار البحرية والتجارة الدولية، لا بد أن يفرض سيطرته على التوزيع المعرفي والاتصال. فخلاصة القول إذن، إن عملية التـوزيع المعرفي والثقافي، التي تتم عن طريق جـمع وتوزيع الأخبار على المستوى الدولي، قـد أوجدت رؤية غربية للهيكـل الدولي، مبنية على أساس أن أوروبا هي المركـز، وأن المناطق الأجنبية (الدول الصغـيرة) ما هي إلا نقاط استقبال للتوسع الأوروبي الخارجي. (p. 21-22 Kahlil, 1983,)

أما بالنسبـة لمسألة التدفق الدولي لبرامج التليفزيون ، فـالحال لا يختلف كثيراً. فالدول المتقدمـة وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، تمارس احتكاراً للتـوزيع الدولي لهذه البـرامج، سواء الدول النامـية أو الدول الأوروبـية. وتؤكد إحـصاءات اليونسكو في هذا الصدد: أن غـالبية الدول الناميـة تقوم باستيراد نسبـة عالية من برامجها التلفزيونية من الدول المتـقدمة. وقد وجد البـاحثـان فـاريس ونوردنستـرنج (Varis & Nordenstreng, 1974) بعد دراسة ظاهرة التدفق الدولي لبرامج التلفزيون، أنها تسير في اتجاه واحد من الدول الكبرى المصـدرة للبرامج إلى الدول الصـغرى، كمـا أن هذه البرامج تتركز في مـجال الترفيه والمتعـة. ويقول فاريس (Varis, 1990, p.27) إنه مع بداية السبعينيـات شهد العالم زيادة كبيرة في امتـلاك أجهزة التلفزيون، وبالتـالي أعداد المشـاهدين؛ حـيث كان هناك حـوالي ٢٧٣ مليـون جهـاز تلفزيون في العالم وحوالي ٨٨٣ر٩٠٠ر٠٠٠ مـشاهد. وقد تضاعفت هذه الأعداد خلال الثمانينيات، والنصف الأول من التـسعينيات وذلك مع التقدم

التقني الهائل، في مجال نقل الأخبار والأحداث والمناسبات المتلفزة عبر الأقمار الاصطناعية.

ويرى فاريس، أن الولايات المتحدة تتصدر قائمة الدول المصدرة لبرامج التلفزيون للعالم، تليها بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، وإلى حد ما، كندا واليابان. إلا أن الولايات المتحدة تبقى المصدر الرئيسي للبرامج للعديد من الدول النامية، في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، بل وحتى بعض دول أوروبا الغربية، التي تستورد حوالي ٣٠٪ من برامجها من الخارج، معظمها من الولايات المتحدة. وفي المقابل، نجد أن الولايات المتحدة تستورد حوالي ٢٪ من برامج التلفزيون من أوروبا الغربية، وبالتحديد من بريطانيا وأيضاً من المكسيك، وغالبية هذه البرامج، لا تذاع على الشبكات التلفزيونية الكبيرة، بل نجدها على القنوات العامة (Public Channels) المدعومة من قبل الحكومة (Varis, 1990 , p.30)

ومع ازدياد أعداد القنوات التلفزيونية، التي تبث برامجها عبر الأقمار الاصطناعية لمختلف دول العالم، ستنمو ظاهرة التدفق الدولي لبرامج التلفزيون باطراد كبير، ليس في فئة برامج الترفيه والمتعة فقط (Entertainment)، ولكن في الفئات البرامجية الأخرى كالرياضة، والبرامج التعليمية، والثقافية، والموسيقية، وبرامج الأطفال، والبرامج المعلوماتية والإخبارية، وكذلك الإعلانات .

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة التبادل الإقليمي للبرامج التلفزيونية بين الدول النامية وخاصة تلك القريبة من بعضها، إلا أن هذا التبادل يبقى محصوراً في فئات معينة، ولا تكفي لسد الاحتياجات المتنامية لساعات

الإرسال في هذه الدول التي يمتلك معظمها محطتي إرسال تلفزيوني على الأقل، ويمتلك البعض الآخر ثلاث محطات (لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر أبو زيد، ١٩٩١ أ، ص ١٠٥-١١٢).

وينظر العديد من الباحثين إلى أن احتكار الدول المتقدمة لصناعة برامج التلفزيون وسيطرتها على أسواق التبادل العالمية يثير العديد من التساؤلات وخاصة فيما يتعلق بمدى ملاءَمة هذه البرامج للمشاهدين في الدول النامية، والآثار السلبية لهذه البرامج على المشاهدين في هذه الدول، بحكم أن هذه البرامج لا تعكس الواقع الاجتماعي والثقافي للدول المستوردة. وفي هذا الصدد يرى فاريس (Varis, 1984, p. 145) أن برامج التلفزيون المتداولة في السوق الدولية، أنتجت لمشاهدي الدول التي أنتجت فيها هذه البرامج وسوقت لأول مرة، كالولايات المتحدة، كندا، استراليا، اليابان، وأوروبا الغربية. وقد تم تكييف هذه البرامج من أجل توزيعها تجارياً وثقافياً على نطاق العالم.

رابعاً: اليونسكو وموقفها من قضايا الإعلام الدولي

تأسست منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) نهاية عام ١٩٤٦م في باريس، من أجل تعزيز التعاون الدولي في المجالات التعليمية والثقافية والعلمية بين دول العالم، وبالذات في الدول حديثة الاستقلال. ويؤكد دستور المنظمة أهمية حرية الاتصال بين الدول، ومبدأ التدفق الحر للمعلومات، وتطوير أنظمة الاتصال العالمية، وحث الدول النامية على الاهتمام بتطوير أنظمتها الاتصالية ومساعدتها في هذا المجال. فمن خلال قسم الاتصال الجماهيري، اهتمت اليونسكو بتدريب الكوادر الإعلامية في

الدول النامية وإجراء البحوث الإعلامية الاتصالية وعقد المؤتمرات وحلقات النقاش التعليمية من أجل إيجاد تفهم متبادل بين الدول المتقدمة والدول النامية للدور الهام الذي تلعبه وسائل الإعلام ووسائطه المختلفة في العالم. كما تقوم اليونسكو بنشر البحوث والدراسات، التي من شأنها المساهمة في تطوير السياسات الاتصالية للدول النامية.

وفي هذا الصدد يذكر هاول (Howell, 1986 p. 33-35) أن اليونسكو ركزت خلال العشر سنوات الأولى من إنشائها، على بناء أو إعادة بناء البُنَى التحتية والشبكات الاتصالية التي دمرت خلال الحرب العالمية الثانية، وكذلك تدريب العاملين في المجالات الاتصالية والإعلامية للدول النامية وذلك من خلال برامج المعونات والمنح المالية المقدمة من أعضائها. وفي المرحلة الثانية التي أطلق عليها اسم 'عِقد التنمية الثاني' نجحت اليونسكو في مساعيها الرامية إلى نشر أجهزة التلفزيون والراديو في أمريكا الوسطى، إفريقيا، وآسيا. ففي عام ١٩٥٧م جاء في تقرير بعنوان "مجاعة الإعلام في العالم' أن حوالي ثلثي سكان العالم ليس لديهم المقدرة أو إمكانية الحصول على المعلومات عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرية، نتيجة لعدم توفر الحد الأدنى من هذه الوسائل. كما جاء في إحصائية أكثر تفصيلاً عام ١٩٦١م نشرتها اليونسكو عام ١٩٦٤م أن نصيب أجهزة الراديو لكل مائة شخص في إفريقيا، وآسيا، وأمريكا الجنوبية كانت (٣, ٢) ، (١, ٢) ، (١, ١١) على التوالي. أما بالنسبة لتوزيع أجهزة التلفزيون فجاءت أمريكا الجنوبية في المركز الأول (١, ٢) جهاز لكل مائة شخص، تليها إفريقيا (٧٧, ٠)، ثم آسيا (٦, ٠). وبمقارنة هذه الأرقام مع الدول المتقدمة نجد أن أمريكا الشمالية

تتصدر القائمة بالنسبة لتوزيع أجهزة الراديو لكل مائة شخص (٧٣,٠) جهاز، تليها أوروبا (٢١,٨)، وأستراليا (٢٠,٦)، والاتحاد السوفيتي (سابقاً) (٢٠,٥). أما بالنسبة لتوزيع أجهزة التلفزيون فقد جاءت أمريكا الشمالية في المقدمة (٢٣,٤) جهاز، تليها أستراليا (٨,٨)، ثم أوروبا (٧,٤)، ثم الاتحاد السوفيتي (٣,٠) (الديك، ١٩٩٣، ص ٨٢-٨٨).

وخلال عام ١٩٩٥م ارتفع نمو توزيع أجهزة الراديو والتلفزيون لكل ألف شخص في الدول النامية بأعداد متفاوتة. حيث جاءت أمريكا الجنوبية متصدرة القائمة بحوالي (٣٨٤) جهاز راديو لكل ألف شخص و(١٩٠) جهاز تلفزيون، تليها أسيا (بدون اليابان) بحوالي (٢١٥) جهاز راديو لكل ألف شخص، و(١٨٠) جهاز تلفزيون، ثم إفريقيا بحوالي (٢٠٧) جهاز راديو لكل ألف شخص و(٥٢) جهاز تلفزيون (اليونسكو ، ٢٠٠٠ ([www.unesco.org].

فعلى الرغم من أن اليونسكو أحرزت تقدماً جيداً لتحفيز الدول النامية على تطوير أنظمتها الاتصالية والإعلامية، إلا أن هناك تفاوتاً بينها وبين الدول المتقدمة. فالإحصاءات التي صدرت عن اليونسكو لعام ٢٠٠٠م والمبينة في جدول (٢) توضح أن البلدان النامية تفوقت على الدول المتقدمة من ناحية العدد الإجمالي للصحف اليومية (٤٤١٩ مقابل ٣٩٧٢ صحيفة)، بينما ظل انتشار الصحف لكل ألف نسمة يميل بقوة لصالح الدول المتقدمة، حيث بلغ ٢٢٦ صحيفة في هذه الدول مقابل ٦٠ صحيفة في الدول النامية. أما بالنسبة لتوزيع أجهزة الراديو والتليفزيون فهناك ما مجموعه ١٣٠٨ مليون جهاز راديو في الدول المتقدمة، بواقع ١٠٦١ جهاز لكل ألف نسمة، بينما هناك ١١٢٤ مليون جهاز راديو في الدول النامية وبواقع ٢٤٥

جهاز لكل ألف نسمة. أما توزيع أجهـزة التليفزيون فبلغ ٧٢٠ مليون جهاز في الدول الناميـة وبواقع ١٥٧ جهاز لـكل ألف نسمة ، في مـقابل ٦٧٥ مليون جهاز في الدول المتقدمة ومعدل ٥٤٨ جهاز لكل ألف نسمة.

ويوضح الجـدول رقم (٣)، والجـدول رقم (٤)، تـطور توزيع وسـائل الإعلام في الدول المتقدمة والدول النامية على التوالي. والملاحظ أنه بالرغم من التطور الكبير، الحاصل في وسائل الإعلام في الدول النامية، والانخفاض الواضح في الدول المتقدمـة، إلا أن اللاتوازن يكمن في توزيع هذه الوسائل بين السكان، حيث يوجـد ٦٠ صحيـفة و ٢٤٤ جهاز راديو و ١٥٤ جـهاز تليفزيون لكل ألف نسمة في الدول الناميـة، مقابل ٢٢٦ صحيفة و ١٠٥٦ جهاز راديو و ٥٤٥ جـهاز تليفزيون في الدول المتقـدمة. وهذا قد يعني أنه بالرغم من التطور الحاصل في توفر هذه الوسـائل في الدول النامية، إلا أن الوضع الاقتـصادي والزيادة الكبيرة في أعـداد السكان، تحول دون أن يكون هناك زيادة ملحوظة في توزيع وسـائل الإعلام بين السكان في هذه الدول. كما أن الانخفاض الحاصل في أعـداد الصحف اليومية الصادرة، في الدول المتقدمة قد يكون مرده إلى بروز ظاهرة الاندماج منذ أواسط الثمانينيات بين الصحف ووسائل الإعلام الأخرى في هذه الدول، من أجل تقليل النفقات، والقدرة على المنافسة في السوق الإعلامية الدولية.

وفي المرحلة الثـالثة، تحـمسـت اليونسكو لتـشجـيع تبني فكرة تقنيـات الاتصال الحديثـة، وبالذات في مجال الاتصالات الفضـائية، من قبل الدول الناميـة، حتى تسـتطيع أن تؤسس البنَى الأساسـية اللازمة لـهذا النوع من التقنيات. ويذكر هاول (Howell, 1986) أن ذلك يرجع إلى رؤية اليونسكو

المستقبلية للاستخدامات المتعددة للأقمار الصناعية، والفوائد الاقتصادية والتنموية المصاحبة لذلك، بالإضافة إلى قدرة هذا النوع من التقنية على الوصول إلى الأماكن النائية، وتخطي الحدود السياسية للدول، الأمر الذي أعطى الإعلامَ الدوليَّ بعداً حاسماً غيرَ مسبوق.

المبحث الثاني
النظام الإعلامي والاتصالي الجديد

يتتبع هذا المبحث من الدراسة، الدور الذي قامت به اليونسكو في إرساء قواعد النظام الإعلامي والاتصالي الدولي الجديد، وأهم الملامح الرئيسة له، ومواقف الدول المتقدمة من هذا النظام. كما يحاول هذا القسم أيضاً الإجابة على التساؤل حول انتهاء الصراع حول النظام بين الدول المتقدمة من جهة، واليونسكو والدول النامية من جهة أخرى، وكذلك الموقف الراهن لليونسكو.

أولاً: اليونسكو والنظام الإعلامي، والاتصالي الدولي الجديد

مع ازدياد الفجوة الإعلامية بين الدول المتقدمة والدول النامية، ازدادت المطالبة بتصحيح هذا الوضع الإعلامي غير المتوازن، الذي لا يخدم تطلعات شعوب هذه الدول لبناء الدول الحديثة ـ سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً، وتقنيا، وتنموياً. واستطاعت هذه النداءات أن تلفت انتباه المهتمين بشؤون الإعلام والاتصال الدولي لدراسة الوضع الإعلامي الدولي، وبالذات في الدول النامية، لمعرفة طبيعة وأسباب هذا الخلل، ومن ثم وضع الحلول الناجعة له.

فخلال المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو، الذي عقد في عام ١٩٧٦م طلب المؤتمرون من المدير العام دراسة وضع الإعلام في العالم. وبالفعل تم تشكيل لجنة دولية عام ١٩٧٧م عرفت باسم 'لجنة ماكبرايد الدولية' لدراسة

الوضع الإعلامي الدولي، واقتراح السبل الكفيلة بتصحيحه. وضمت اللجنة ستة عشر عضواً يمثلون الدول المتقدمة والنامية، برئاسة الآيرلندي شون ماكبرايد. وبعد ثلاث سنوات من البحث والدراسة جاء تقرير اللجنة متوافقاً مع اتهامات الدول النامية، حيث ذكر أن هناك خللاً خطيراً في الخارطة الإعلامية الدولية لصالح الدول المتقدمة، التي تسيطر سيطرة شبه تامة على تدفق وصناعة وتوزيع الأخبار، الأفلام، برامج التلفزيون، الصحف، المجلات، الكتب ... الخ، وأن الدول النامية لا تعدو كونها مستقبلاً أو مستهلكاً لهذه المنتجات الإعلامية. باختصار، وجد التقرير أن التدفق الإعلامي يسير في اتجاه واحد من دول الشمال الغنية، إلى دول الجنوب الفقيرة (الديك، ١٩٩٣؛ اليونسكو، ١٩٨١).

ثانياً: ملامح النظام الإعلامي الدولي الجديد

حدد التقرير الذي قدمته لجنة الخبراء بتكليف من اليونسكو، وعرف بتقرير ماكبرايد لدراسة مشكلات الإعلام في العالم أن هناك خللاً لا يمكن التغاضي عنه في الخارطة الإعلامية الدولية لصالح الدول المتقدمة. وأن الفجوة القائمة في مجالي الإعلام والاتصال بين الدول المتقدمة والدول النامية تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم، وخاصة في الدول التي لا تملك الإمكانات لطرح ومعالجة مشكلاتها الإعلامية والثقافية على المستويين الوطني والدولي؛ الأمر الذي يكرس تبعيتها للدول المتقدمة في هذه المجالات (الديك ، ١٩٩٣). وأكد التقرير، أنه إذا ما أراد المجتمع الدولي علاجاً ناجحاً لهذه المشكلات فلا بد من إرساء قواعد دولية جديدة للإعلام والاتصال مرتبطة بنظام اقتصادي دولي جديد (الذي طالبت به الأمم المتحدة عام ١٩٧٤م

بقرارها رقم ٣٢٠١) يجعل الدول المتقدمة أكثر تفهماً للمشكلات الجمة التي تعاني منها الدول النامية، وخاصة المتعلقة بالحفاظ على الذاتية الثقافية من الضياع والتلاشي التدريجي بسبب التدفق الإعلامي الأحادي الاتجاه.

وطالب التقرير بضرورة إيجاد نظام إعلامي واتصالي دولي جديد (New World Information and Communication Order) يتسم بالاتزان ويحفظ للدول النامية حقها في تصحيح الوضع الإعلامي المختل، بعيداً عن تدخل الدول الأخرى، وبالذات المتقدمة، وبالتالي السيطرة على المعلومات. وهذا النظام، هو عملية تطويرية تهدف إلى: (أ) إيجاد تدفق معلوماتي متوازن وأكثر عدلاً بين الدول المتقدمة والنامية، (ب) إعطاء الحق في تقرير المصير الوطني فيما يتعلق بالسياسات الاتصالية للدول النامية، (ج) وعلى المستوى الدولي فإن هذا النظام يسعى لإيجاد تدفق معلوماتي ذي اتجاهين، يعكس بدقة تطلعات ونشاطات الدول النامية بعيداً عن هيمنة الدول المتقدمة (McPhail , 1989 , p. 47).

بناء على ذلك، فالنظام الإعلامي الدولي الجديد يسعى إلى إحداث تغييرات جذرية في الخارطة الإعلامية الدولية عن طريق:

١- إيجاد توازن عادل ومتساو، لتدفق المعلومات بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة.

٢- أن يكون لكل دولة الحق في تقرير مصيرها الوطني، فيما يتعلق بسياسات الاتصال والإعلام الداخلي.

٣- إيجاد ميكنة دولية، لتدفق المعلومات في اتجاهين، تعكس أنشطة وقضايا الدول النامية.

٤- بناء أو إعادة بناء النظام الإعلامي والاتصالي، وتحديد أولوياته حتى تسيطر الدول النامية على مصادر معلوماتها، وبالتالي اقتصادها وأمورها السياسية والاجتماعية والثقافية.

٥- الحد من الاستغلال التجاري للإعلام الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات (Multinational Corporations) تحت مظلة التدفق الحر للمعلومات.

وحدد التقرير، أنه من أجل أن تحقق الدول النامية استقلالها الثقافي والإعلامي ينبغي عليها:

١- أن تقوم بتطوير وسائل إعلامها-مطبوعة، مسموعة، مرئية، سلكية، لاسلكية ـ ومرافقها التدريبية والإنتاجية.

٢- ضرورة قيام الدول النامية بإنشاء أو تعزيز وكالات أنباء قومية قوية تقوم بنشر الإخبار محليا، إقليميا، ودوليا، وكذلك تشجيع نمو الصحف سواء في المدينة أو الريف.

٣- العمل على تشجيع الكتب ونشرها وتوزيعها، وذلك من خلال إنشاء دور نشر وتوزيع، قادرة على النهوض بهذا العمل.

٤- ضرورة أن تولي الدول النامية اهتماماً خاصاً لإنشاء شبكات إذاعية وتليفزيونية وطنية قادرة على الوصول إلى المناطق النائية وخاصة في المناطق التي تسود فيها الأمية.

٥- الاهتمام بإنتاج المواد الإعلامية ـ برامج الراديو والتليفزيون ـ من أجل خفض اعتمادها على استيراد هذه المواد، وخاصة التليفزيونية، من الخارج (الديك ، ١٩٩٣، ص ١١٠-١١١).

خلاصة القول: إن النظام الإعلامي الدولي الجديد، الذي انبثقت فكرته عن اجتماع لدول حركة عدم الانحياز في تونس عام ١٩٧٦م، يهدف إلى إيجاد آلية دولية للتدفق الدولي للإعلام يكون أكثر عدلاً ويمكن الدول النامية من الحصول على استقلالها الإعلامي، وبالذات في مجال الاتصال الجماهيري ووسائله، التي تعتبر من المقومات التنموية والتربوية والاجتماعية للدولة الحديثة.

ثالثاً: النظام الإعلامي والاتصالي الدولي الجديد: احتكار حكومي أم حرية إعلامية؟

لم تلق النتائج التي توصلت إليها لجنة ماكبرايد ومطالبتها بهذا النظام، ودعم اليونسكو لهذه المطالب، ترحيباً من بعض الدول الغربية، التي تربطها مصالح اقتصادية ضخمة بالإعلام الدولي؛ كالولايات المتحدة وبريطانيا، فاتهمتا اليونسكو بالتسييس والفساد الإداري، وأن اليونسكو ولجنة ماكبرايد تحاولان تأليب الدول النامية، على الدول الغربية ومصالحها الدولية. وعقدت الدول الغربية مؤتمراً في تاللوار بفرنسا عام ١٩٨١م تحت شعار 'أصوات الحرية' لمواجهة توجهات اليونسكو دعت فيه لانسياب حر وغير محدود للأنباء والمعلومات. . وتعددية وسائل الإعلام واستقلالها المالي من مداخيل الإعلانات، والواجب المهني الصحفي في البحث عن الحقيقة' وإنشاء نظام إعلامي عالمي يعكس موقف الولايات المتحدة الأمريكية الداعي لتطوير البُنَى التحتية للاتصال في الدول النامية (الديك ، ١٩٩٣، ص ١٢٦-١٢٧).

ولإيضاح موقف الدول الغربية من اليونسكو ولجنة ماكبرايد الدولية، لابد من الرجوع إلى الوراء، عام ١٩٧٦م عندما تبنت منظمة حركة دول

عدم الانحياز واليونسكو الدعوة لإنشاء نظام إعلامي واتصالي دولي جديد. فمنظمة حركة دول عدم الانحياز 'استهلت الدعوة لإنشاء نظام اقتصادي دولي جديد، ونظام إعلامي واتصالي دولي جديد، مؤكدة أن السيطرة الاقتصادية والثقافية مرتبطتان ببعضهما بصورة لا يمكن الفصل بينهما' (Roach, 1990, p 283) وتذكر روش أن اليونسكو لعبت دوراً هاماً وجدلياً فيما يتعلق بالنظام الإعلامي والاتصالي الدولي الجديد، أكثر من منظمة حركة دول عدم الانحياز؛ لأن اليونسكو واجهت أعضاء أقوياء وذوي نفوذ عالمي واسع يحاولون المحافظة على الوضع الإعلامي الراهن، والتمسك بمبادئ التدفق الدولي للمعلومات، بصرف النظر عن انعكاساتها السلبية على دول العالم النامية.

ومع وجود مدير عام لليونسكو من السنغال (أحمد مختار أمبو) من منتصف السبعينيات حتى منتصف الثمانينيات وجدت الدول النامية منبراً دولياً للمطالبة بإنهاء الاستعمار الإعلامي والثقافي من قبل الدول المتقدمة. وجاءت هذه المطالب متمثلة في إعادة النظر في تدفق الأخبار وبرامج التلفزيون واحتكار تكنولوجيا الاتصال وتدفق الإعلانات من جانب واحد. ورأت الدول المتقدمة في هذه الأمور انتقاداً صارخاً لهيمنتها على التدفق الدولي للمعلومات، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، التي اعتبرت النظام الإعلامي والاتصالي الدولي الجديد هجوماً مباشراً على الرأسمالية وعلى صناعة الإعلام، الذي تديره شركات أمريكية ذات مصالح ضخمة ومتشعبة في العالم (Ibid., p. 283).

فرد فعل الولايات المتحدة تجاه النظام الإعلامي الدولي الجديد، كان

عنيفاً ومنظماً، حيث تكاتفت جهود الحكومة الأمريكية مع الصحافة وجماعات الضغط الخاصة (Private Interest Groups) لتشكيل موقف موحد يهاجم بشدة هذا النظام. وهذا الموقف يدور في فلك، أن ما يسمى بالنظام الإعلامي الجديد ما هو إلا محاولة من الحكومات، الممثلة في اليونسكو للسيطرة على وسائل الإعلام. فخلال عهد الرئيس رونالد ريغان، بدا واضحاً أن الحكومة الأمريكية اختطت سياسة مشددة تجاه اليونسكو والنظام الإعلامي الدولي الجديد. كما انضم القطاع الخاص ممثلاً في اللجنة الدولية لحرية الصحافة ومؤسسة هيرتنج للأبحاث إلى الحكومة لتنظيم حملة مكثفة ضد اليونسكو، وذلك عن طريق إجراء البحوث والدراسات للحصول على أدلة إضافية تظهر انحياز اليونسكو إلى جانب الدول النامية فيما يتعلق بالنواحي الإعلامية، منها تبني اليونسكو موقف الدول النامية فيما يتعلق بترخيص الصحفيين. الأمر الذي اعتبرته الصحافة الأمريكية تدخلاً مباشراً في شؤون الصحافة والحد من حريتها (Roach, 1990; Herman, 1989).

ومن ناحية أخرى، قامت الحكومة الأمريكية بممارسة ضغوط على الحكومة التونسية لسحب ممثلها الدكتور مصطفى مصمودي، الذي كان صوتاً قوياً للدفاع عن اليونسكو ومواقفها وحقوق الدول النامية لإيجاد نظام متوازن وعادلاً للإعلام والاتصال، من منظمة اليونسكو (Roach, 1990, p. 284) ونتيجة للحملة الدبلوماسية الأمريكية ضد اليونسكو، على المستويين الدولي والداخلي (الكونغرس)، قررت الحكومة الأمريكية الانسحاب من المنظمة الدولية اعتباراً من ١/١/١٩٨٥م. وفي عام ١٩٨٦م قررت بريطانيا اتباع الخطوة الأمريكية، وأعلنت سحب عضويتها من اليونسكو، ثم تبعتها سنغافورة (الديك، ١٩٩٣؛ McPhail, 1989) (Roach, 1990.

رابعاً: هل انتهى الصراع حول النظام الإعلامي والاتصالي الدولي الجديد؟

من خلال ما تقدم، نستطيع القول: إنَّ اليونسكو لعبت دوراً هاماً على الصعيد الدولي من أجل الدفاع عن الحقوق الإعلامية والثقافية للدول النامية. وقد بدأ هذا الدور يأخذ طابعاً مميزاً، عندما تم اختيار مدير عام لليونسكو من الدول النامية (السنغال)، لإنهاء احتكار الدول الغربية لهذا الموقع الإداري الهام في المنظمة الدولية، قرابة الثلاثين عاماً. واستطاع أحمد مختار أمبو أن يمهد الطريق أمام الدول النامية لطرح مطالبها المتعلقة بالحد من السيطرة الإعلامية الغربية. إلا أن الدول الغربية لم تقف مكتوفة الأيدي، كما سبق وأن ذكرنا، حيث شنت حملة سياسية، واقتصادية، وإعلامية شرسة ضد اليونسكو وضد مديرها العام شخصياً.

وخلال المؤتمر الرابع والعشرين لليونسكو، الذي عقد في باريس عام ١٩٨٧م من أجل اختيار مدير عام لليونسكو، بدا واضحاً، أن الدول الغربية لا تريد التجديد لأمبو لفترة ثالثة. وتم اختيار الإسباني فردريكو مايور مديراً جديداً للمنظمة الدولية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما الموقف الراهن لليونسكو وخاصة بعد انتخاب مدير عام من أسبانيا؟ وهل انتهى الصراع حول النظام الإعلامي والاتصالي الدولي الجديد بين الدول المتقدمة والدول النامية؟

للإجابة على ذلك، يمكن القول: إن انسحاب الولايات المتحدة وبريطانيا قد أثر بشكل مباشر على اليونسكو وتوجهاتها الدولية. كما أنه مع اختيار مدير جديد لها، بدأت اليونسكو مرحلة جديدة من تاريخها عن طريق تبني سياسات تختلف تماماً، عن تلك التي رسمها مديرها السابق أمبو. وأهم ما

يميز هذه السياسات، هو التخفيف من حدة الصراع الدائر بين الدول المتقدمة والدول النامية، فيما يتعلق بالنظام الإعلامي الدولي الجديد، وكذلك التودد للدول المتقدمة (وخاصة الولايات المتحدة) لإعادة النظر في قرار انسحابها من اليونسكو.

فعندما قدم مايور خطة اليونسكو الخمسية (١٩٨٨-١٩٩٣م) لم تتطرق إلى الحديث عن النظام الإعلامي والاتصالي الدولي الجديد، أو الحد من سيطرة وسائل الإعلام الغربية، بل بدا واضحاً أن الخطة تؤكد ضرورةَ زيادة مقدرات الدول النامية ـ تقنياً ـ لتواكب العصر الحديث، وهي نفس السياسة التي تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تطرحها لمعالجة الخلل الإعلامي الدولي (Lee, 1989) كما أخذت اليونسكو في استخدام لغة أكثر دبلوماسية لتبديد مخاوف الدول المتقدمة من حدوث أية تغيرات جذرية في وضع الإعلام الدولي، الأمر الذي عرض المنظمة الدولية للانتقادات من قبل الدول الأعضاء، وخاصة فيما يتعلق بإجراء البحوث التي تكشف عن مواطن الخلل في الخارطة الإعلامية الدولية. ومما زاد من حدة هذه الانتقادات، أن البرنامج الإعلامي المقترح في الخطة الخمسية يخضع لمراقبة الدول الغربية، للتأكد من خلوه من لغة ومفردات النظام الإعلامي والاتصالي الدولي الجديد (Roach, 1990, p. 288).

فبين عامي ١٩٨٨-١٩٨٩م أخذت توجهات اليونسكو ومواقفها الجديدة تتبلور عبر تصريحات مايور، التي تدافع عن وتقر مبدأ التدفق الحر للمعلومات، ورفض المبادئ التي يقوم عليها النظام الإعلامي والاتصالي الدولي الجديد. ففي أحد التصريحات التي أعطاها مايور للصحافة

الأمريكـية قال: إنه 'يرفـض مفهـوم النظام الإعلامي والاتصـالي الدولي الجديد، الذي تطالب به الدول النامية والأنظمة السياسية التي تدور في فلك الاتحاد السـوفيتي (سابقـاً). . وأن اليونسكو يجب عليها أن تضـمن وتشجع مبدأ التدفق الحـر للمعلومات. . ' (Roach, 1990, p. 287) وأخذ المدير الجـديد يؤكد مـراراً أن على الدول النامـية تطوير إمكاناتهـا التـقنية لمقـابلة احتياجاتها الاتصالية والإعلامية، وأن تستفيد من الدول التي سبقتها في هذا المجـال؛ وأن هذا الحل لا يجب أن يطبق من خـلال وضع قيـود على تلك الدول، التي تمتلك الإمكانات اللازمة. وتوضح إستراتيجية اليونسكو قصيرة الأجل أن المنظمة 'فـتحت. . صفـحة جديدة في تاريخـها . .]و[وضعت حداً لضـروب الجدل، التي أثارتهـا المناقشة بشـأن إنشاء نظام عـالمي جديد للإعـلام والاتصـال. . '، وتسـعى لتـعـزيز حـرية تداول المعلومـات على الصعـيدين الدولي والوطني جنبـاً إلى جنب مع تطوير القدرات الاتصـالية للدول النامية، خاصة في ظـل التطورات التقنية الهائلة في هذا المجال، كما تهـدف المنظمة إلى مـواصلة تشجـيع هذه الدول، لتطوير البُنَى الأسـاسيـة للاتصال والاهتمام بالتدريب المهني، وتنمـية شبكات المعلومات (اليونسكو، ١٩٩٦، ص ٣١-٣٣).

إذاً نستطيـع أن نقول: إنه مع التغـييـر الذي حدث في اليونـسكو، يبدو جلياً أنها تسعى لإعطاء الدول الغربية اليد الطولى والقرار النافذ، فيما يتعلق بالإعلام الدولي. وبذلك أخـذت هذه الدول استعـادة ما فقـدته من سيطرة على اليونسكو وبرامجها لقرابة عشر سنوات. وهذا يعني أن اليونسكو كانت خلال فترة إدارة مايور لها، أداة لتنفيذ برامج وسـياسات الدول الغربية فيما

يتعلق بالإعلام الدولي، وخاصة في المجالات التقنية التي تسيطر عليها هذه الدول، وربما يمكنها من تعميق جذور التباين بينها وبين الدول النامية. ومع تولي الياباني كويتشيرو ماتسورا منصب مدير عام اليونسكو عام ٢٠٠٠م يبدو أن المنظمة ستلعب دوراً أساسياً في المجالين الثقافي والتعليمي، ونشر المعرفة خاصة في ظل حقبة العولمة والاستفادة من التقنيات الحديثة لتنفيذ برامجها، حيث يرى ماتسورا أن 'التقنيات الجديدة التي تتيح اتصالاً أو تواصلاً فورياً تفتح طريقاً لا محدوداً نحو المعرفة، ولكن المحرومين منها يقعون فريسة تخلف تقني متزايد' (ماتسورا، ٢٠٠١، ص ٢).

أما بالنسبة للإجابة على الشق الثاني من السؤال، حول انتهاء الصراع بين الدول النامية والمتقدمة حول النظام الإعلامي والاتصالي الدولي الجديد، فنلاحظ أن هناك اتجاهين. فبعض الباحثين، أمثال ماكفيل (McPhail, 1989, p. 48)، يرون أن الحديث عن هذا النظام وارتباطه بإيجاد ميكنة لسياسة دولية جديدة للإعلام قد أصبح ميتاً، وذلك مع خروج أمبو ودخول مايور إلى المنظمة الدولية. ويعلل ماكفيل وجهة النظر هذه بأن النظام الإعلامي والاتصالي الدولي الجديد لم يعد له ذلك البريق الذي يجذب الباحثين، وأن العالم أصبح يعرف المشكلات الإعلامية التي تعاني منها الدول النامية، بالإضافة إلى أن هذه الدول ربطت بين الإعلام والتقنيات كضرورة تنموية، بدون التطرق إلى التأثير السلبي على البيئة الثقافية والاجتماعية لهذه الدول. لذلك، فهو يرى أن على الدول النامية أن تبني منشآتها الإعلامية والاتصالية لتؤهلها من الاتصال بفعالية مع العالم، قبل أن تتمكن هذه الدول من التعامل مع قضايا الاستعمار الإعلامي

والثقافي، الذي تمارسه وسائل الإعلام الغربية ضد الدول النامية. كما أنه مع دخول المخترعات الإعلامية الحديثة، التي لا تعترف بالحدود السياسية للدول الأخرى، ستتلاشى تدريجياً وسائل الإعلام التقليدية، ويحل مكانها وسائل أكثر تطوراً واستيعاباً وتنوعاً وقدرة على الوصول إلى كافة المشاهدين حول العالم.

أما الاتجاه الثاني، فيرى أن النظام الإعلامي والاتصالي الدولي الجديد، لا يزال يحمل في ثناياه كثيراً من المفاهيم التي يجب دراستها، لأن الخلل في النظام الدولي للإعلام لم يعالج خلال العقدين أو الثلاثة الماضية. وتقول روش (Roach, 1990, P. 290): إنَّ الأدبيات التي كتبت في هذا الموضوع، والإحصاءات التي تصدرها المنظمات الدولية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن التباين بين الدول المتقدمة والدول النامية في مجال الإعلام، لا يزال كما هو، الأمر الذي يتطلب ضرورة طرح النظام الإعلامي والاتصالي الدولي الجديد كإجراء أساسي لإصلاح الخلل في الخارطة الإعلامية الدولية. وذكرت روش أنه طبقاً لإحصاءات اليونسكو لعام ١٩٨٨م لا يزال التوزيع العالمي للأنباء محتكراً من قبل الوكالات الخمس الدولية (وكالتا اليونايتد برس انترناشيونال والآسوشيتد برس الأمريكيتين، وكالة رويترز البريطانية، وكالة الصحافة الفرنسية، ووكالة انترفاكس الروسية)، وذلك مقارنة ببعض الوكالات الإقليمية، كما أشرنا إلى ذلك من قبل. ولعل هذا التباين الشاسع يفسر لنا بطريقة لا تقبل الجدال، أن الدول المتقدمة في وضع يؤهلها لبسط سيطرتها الإعلامية والتدفق الدولي للمعلومات، بحكم توفر الخبرة والإمكانات المادية والبشرية والتقنية لهذه

الدول، الأمر الذي يدعونا إلى القول: إنَّ الدول النامـية في موقف لا تحسد عليه، وإن اللاتوازن في التدفق الدولي لا يزال يسيـر في اتجاه واحد لصالح الدول المتـقدمـة. كما أن هـذا الموقف يحتم على الدول النامـية أن تعـمل جاهدة للتـخفيف من وطأة تبعـات هذا الموقف الذي لم يعالج خلال عـقد كامل من النقاشات والاجتمـاعات والندوات والبحوث. لقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أن عملية إيجاد نظام إعلامي واتصالي دولي جديد، لا يزال ضرورياً، وخاصة مـع ظهور الثورة التقنية والمعلوماتيـة، حتى تستطيع هذه الدول أن تنال استقلالها الإعلامي المرتبط بالاستقلال السياسي والاقتصادي.

المبحث الثالث
دور تقنيات الاتصال والإعلام في توجهات السياسة الإعلامية الدولية

يناقش هذا المبحث من الدراسة موضوع البث التليفزيوني المباشر عبر الأقمار الاصطناعية كأحد تقنيات الاتصال والإعلام الحديثة وتأثير هذه التقنيات وما تطرحه من أبعاد في تشكيل توجهات السياسة الإعلامية الدولية.

أولاً: البث التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية: طبيعته وآثاره

يجمع العديد من الباحثين والمهتمين بدراسة الظواهر الاتصالية والإعلامية على أن عقد التسعينيات هو عقد الإعلام والتقنيات الحديثة (العدوان، ١٩٩١؛ لبيب ١٩٩٤؛ خضر، ١٩٩٤). ففي خلال سنوات قليلة، استطاع الإنسان أن يوظف التقنيات الاتصالية والإلكترونية بوسائلها المختلفة ـ الأقمار الاصطناعية، الكابلات التلفزيونية، شبكات الحاسبات، الألياف البصرية، أجهزة نقل الرسائل الهاتفية (الناسوخ)، والهواتف المحمولة وغيرها ـ لدحر عامل المسافة الجغرافية التي تفصل بين دول العالم. فمع التطور التقني المطرد وانعكاساته على وسائل الاتصال المختلفة، سواء على المستوى الجماهيري أو الفردي، وكذلك إمكانية المواءَمة بين هذه الوسائل ووسائل إليكترونية أخرى، أصبحت الرسائل الإعلامية تصل إلى ملايين البشر، ووفقاً للاحتياجات المتميزة للأفراد (برايدر ، ١٩٩٤ ، ص ٧٩).

وإذا كان اكتشاف إمكانية الاتصال عن طريق موجات الأثير (الراديو) في أوائل هذا القرن قد أحدثت ثورة في عالم الاتصالات البعيدة المدى، فإن اكتشاف إمكانية الاتصال السمعي ـ البصري البعيد المدى، قد ضاعف من تأثيرات الثورة الاتصالية، ليس على الإنسان فقط، وإنما على طريقة إرسال المضامين الإعلامية (أبو زيد، ١٩٩١ب) . ويؤكد الباحثون أن هذا الموقف وضع العالم وجهاً لوجه أمام حقائق يصعب فيها الفصل بين تقنيات الاتصال وتقنيات المعلومات (لبيب، ١٩٩٤).

فهبوط مركبة الفضاء الأمريكية أبولو١١ لأول مرة في ٢١ يوليو ١٩٦٩، ونزول رائدها نيل آرمسترونج على سطح القمر، وقيام شبكات التلفزيون بنقل وقائع هذه اللحظة التاريخية مباشرة بالصوت والصورة لملايين المشاهدين حول العالم، كان هذا الحدث إيذاناً ببدء تطوير استخدام التقنيات الحديثة، لنقل الرسائل السمعية-البصرية والمعلومات بكافة أشكالها إلى أي مكان على وجه الأرض، في وقت قياسي، وبطريقة غير محدودة باستخدام ما يسمى بالأقمار الاصطناعية (Satellites) (Powell, 1985, p. 13).

إن فكرة وضع الأقمار الصناعية في الفضاء بغرض الاتصالات، تعود لعالم الفيزياء البريطاني آرثر سي كلارك (Arther C. Clarke) الذي نشر مقالاً عام ١٩٤٥م في مجلة العالم اللاسلكي (Wireless World) وصف فيه نظاماً يعرف باسم نظام الترحيل خارج جو الأرض (Extraterrestrial Relays) وذلك بوضع تابع في مدار فضائي على ارتفاع حوالي ٢٢,٣٠٠ ميل، يدور حول الأرض مرة كل ٢٤ ساعة، أي نفس الوقت الذي تأخذه الأرض للدوران مرة واحدة حول محورها. كما أوضح كلارك، أنه إذا دار

هذا التابع ثلاث مرات بدرجة ١٢٠ لكل مرة فوق خط الاستواء، فإنه يستطيع أن يغطي كامل الكرة الأرضية (Hudson, 1990, p. 2-3). فالأقمار الاصطناعية عبارة عن أجرام فضائية، مزودة بمحطات اتصال (إرسال واستقبال) عالية التقنية تطلق في الفضاء بواسطة صواريخ أرضية، أو مكوك فضائي، وتدور في مدارات ثابتة حول الأرض، بحكم الجاذبية الأرضية، على ارتفاع ٣٦٠٠٠ كلم، وتقوم هذه المحطات باستقبال الإشارات اللاسلكية - سواء تلفزيونية أو تلفونية أو غيرها - الواردة إليها من محطات الإرسال الأرضية وتقويتها وإعادة بثها آنياً إلى الأرض وبطريقة آلية.

أما بالنسبة لأقمار البث التليفزيوني المباشر (Direct Broadcast Satellites) فتتميز بأنها أقمار ذات قوة عالية (High-power Satellites)، وتسمح باستخدام أطباق استقبال ذات أحجام صغيرة، وبالتالي تخفيض تكاليف التصنيع والنقل والتركيب وخلافه. كما يسمح هذا النوع من الأقمار أيضاً بإمكانية استخدام أسلوب الضغط الرقمي للصورة مما يزيد أعداد القنوات المتاحة من خلال حصة ذبذبات الأقمار الاصطناعية.

فالبث التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الاصطناعية، إذاً، هو طريقة يتم بمقتضاها استخدام الأقمار ذات القوة العالية كوسيط لإرسال البث التلفزيوني إلى منطقة معينة على الأرض، ويمكن للمشاهد أن يلتقط هذا البث مباشرة عن طريق توصيل جهاز التلفزيون بنظام مكون من جهاز استقبال (Receiver) وطبق أو هوائي) (Dish) قطره أقل من متر واحد. وما يميز هذا النظام قلة التكاليف وإمكانية استقبال قنوات كثيرة، ووضوح الإرسال وصفاء الصورة ووصوله إلى المناطق المراد تغطيتها بالإرسال التليفزيوني بدون أية صعوبات

تذكر؛ أي إنه بالإمكان إرسال البث التليفزيوني مباشرة إلى أي منطقة على كوكب الأرض، دون أن يستطيع أحد أن يمنع هذا البث أو مضمونه. وهذا يعني أن بإمكان المشاهد أينما كان أن يشاهد كل ما تبثه القنوات العالمية من إرسال تليفزيوني عبر الأقمار الاصطناعية دون وسيط أو رقابة تتحكم فيما يشاهده أو يتعرض له من برامج تليفزيونية متنوعة (برامج ترفيهية، معلومات، ثقافية، رياضية، موسيقية. . .الخ).

لقد أدت طفرة تقنية إطلاق الأقمار الاصطناعية لأغراض إرسال البث التليفزيوني إلى تقليص تكاليف استخدام هذه التقنية من قبل محطات التليفزيون التي لم تعد بحاجة إلى بناء محطات لتقوية الإرسال التليفزيوني (Relay Stations) للوصول إلى مناطق التغطية المطلوبة سواء داخل الحدود الجغرافية أو خارجها. وقد شجع ذلك على نمو المنافسة بين محطات التليفزيون، حيث دخلت قنوات وشبكات جديدة إلى السوق، وتنوعت البرامج والمضامين الإعلامية المبثوثة عبر هذه القنوات لتتوجه إلى جميع شرائح المجتمع وأفراد الأسرة. وأصبح التخصص في القنوات والبرامج سمة رئيسة للقنوات الفضائية. فقد ظهرت قنوات خاصة بالأخبار والمعلومات، وقنوات لبرامج الأطفال، وقنوات للأفلام، وأخرى للموسيقى، وقنوات لبرامج المنوعات والمسلسلات، وقنوات لبرامج الرياضة، وأخرى للمرأة والأسرة، وقنوات للبرامج الدينية والثقافية وغيرها (لبيب، ١٩٩٤). كما أنه نتيجة لنمو المنافسة بين القنوات والطلب على البرامج والرغبة في استغلال القنوات المؤجرة في القمر الاصطناعي، وفروق التوقيت بين مختلف دول العالم، أضحى تواصل الإرسال على مدار الساعة، سمة أساسية من سمات البث التليفزيوني المباشر، وبالذات بالنسبة للقنوات

الإخبارية، تحسباً لاندلاع أية أحداث تعطيها سبقاً إعلامياً وجماهيرياً.

كما أدى انتشار استخدام البث المباشر عبر الأقمار الاصطناعية إلى زيادة كبيرة في إنتاج البرامج التليفزيونية، لمواكبة الطلب المتزايد عليها من قبل القنوات التليفزيونية المنتشرة حول العالم، وهذا بالتالي أدى إلى الاتجاه للاستثمار في إنشاء مراكز ومدن إعلامية لإنتاج البرامج التليفزيونية، وفي نفس الوقت، تدني مستوى هذه البرامج وما تحمله من مضامين هابطة تستهدف الجمهور في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وتثير قضية البث التليفزيوني المباشر عبر الأقمار الاصطناعية، الكثير من المخاوف لدى الدول النامية، حول المضامين غير المرغوب بها، التي يتعرض لها مواطنوها من قبل محطات التليفزيون في الدول المتقدمة، مما يؤثر سلباً على ليس فقط ثقافات وعادات مجتمعات الدول النامية، بل على اقتصادها وهياكلها السياسية وبناها الأساسية الأخرى. ويحدد عبدالملك (١٩٩٥، ص ١١٠-١١١) أسباب تخوف الدول النامية من البث التليفزيوني المباشر في ثلاثة عناصر هي:

١- التخوف من مسألة الدعاية السياسية وتداعياتها، وما تخلفه من إثارة التوتر داخلياً أو مع الدول الأخرى.

٢- التخوف من سطوة الإعلانات التجارية، وما يحدثه من خلل اقتصادي داخل أسواق الدول النامية وخارجها وخلق أنماطٍ استهلاكية وحياتية لدى شعوب هذه الدول، مشابهة لتلك الموجودة في الدول المتقدمة.

٣- التخوف من التأثير السلبي على الثقافات المحلية للدول النامية عن طريق بث المضامين الإعلامية، التي تشوش على نظام العادات والتقاليد والقيم، بل وتغري شعوب هذه الدول بالإقبال على نظام قيمي، وأنماط ثقافية غريبة لم تألفها هذه الشعوب.

ثانياً: تقنيات الاتصال الحديثة والتوجهات الإعلامية المعاصرة

أصبح استخـدام تقنية الأقمار الاصطناعية في مجال الإعـلام أمراً واقعاً وحقـيقـة نلمسهـا من خلال مـتابعة التـغطيات المبـاشرة لوسـائل الإعلام للأحـداث من أي مكان في العالم وفي أي وقت. فـالأقمـار الاصطناعـية سهلت عملية الاتصال البعـيد المدى، وجعلت أجزاء كوكب الأرض مرتبطة ببعضـها، ضمن منظومات اتصالية مـسخرة لخدمة وسائل الإعـلام كما هي مسخرة لخدمة الاتصالات الهاتفية والبرقـية والحاسوبية وغيرها، فيما يعرف بتقنيات الاتصال المتكاملة (Integrated Communication Technologies).

فمن خـلال ما توفره هذه التـقنية من قـدرة على الوصول الى جمـاهير عريضة ومتبـاعدة جغرافياً، وبالذات التليفزيون من خـلال البث المباشر عبر الأقمـار الاصطناعية، أخـذت تتشكل توجهات إعـلامية دوليـة جديدة في أساليبها وتقنيـاتها، وقديمة في مفاهيمها التي تكرس مـبادئ سيطرة وهيمنة من يمتلك هذه الأساليب والتقنيات على من لا يمتلكها. فمبادرة تطوير البنى الاتصالية والمعلوماتية التي تبنتـها إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، والربط بين هذه البنى وبين النظام الاقتصادي العالمي قد شكل حجر الزاوية في ازدهار شبكات الاتصال الحديثة ودعمها بنوعيات جديدة من التقنيات الرفيعة المتحدة ممثلة في الهاتف وأجهزة الناسوخ، والحـواسب المتقدمة وبرمجياتها، والبـدالات العاليـة السرعـة، والأقراص المدمـجة، وشـبكات المايكرويف، والتليفزيون، والأليـاف البصرية، والأقمار الاصطناعـية، والكوابل المحورية واللاسلكيـة. ويرى جور وبراون (Gore & Brown, 1995, p. 3) أن مثل هذه التقنيـات وما يضاف إليها مـستقبلاً سـتشكل البنى العالمية لـلمعلومات

(Global Information Infrastructure) التي ستمكن الولايات المتحدة الأمريكية من الدخول إلى الطريق السريع للمعلومات، الأمر الذي سيغير من المفاهيم الاتصالية والإعلامية في العالم من ناحية قدرة الفرد على الحصول على كم واسع الخدمات والمعلومات ومن مصادر غير محدودة. وحثت الإدارة الأمريكية دول العالم لتطوير هذه البنى، انطلاقاً من خمسة مبادئ:

١- ضرورة تشجيع الاستثمارات الخاصة، لتطوير المبتكرات التقنية الحديثة.

٢- تشجيع المنافسة على المستويين الوطني والدولي، في مجالات الاتصال والتقنية والمعلومات.

٣- توفير الوسائل اللازمة، للوصول إلى الخدمات الشبكية للجميع وبأسعار معقولة.

٤- خلق بيئة قانونية وتنظيمات تتسم بالمرونة والتفاعل مع متطلبات السوق والتطور التقني وتقف ضد الاحتكار ومع المنافسة.

٥- إتاحة الفرصة أمام جميع دول العالم، للاستفادة من خدمات البنى المعلوماتية (Gore & Brown, 1995, p. 9-20؛ مرداد ومرداد، ١٩٩٧، ص ١٠٦-١٠٧).

ويبدو تأثير تقنية الأقمار الاصطناعية واضحاً في التسريع من عولمة الإعلام وسياساته الدولية. فقد ربط الكثير من الباحثين بين انتشار هذه التقنيات والإعلام من جهة، وبين العولمة من جهة أخرى. وفي هذا الإطار يرى علي (١٩٩٤، ص ١٠٠-١٠٢) أن التقنية الحديثة ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالتحولات الاقتصادية الراهنة، نحو العولمة وذلك بحكم ارتباط

الاقتصاد بقطاع المعلومات وتقنياتها وخدماتها، وتشابك مصالح دول العالم، وحاجة هذه الدول إلى وسائل وأدوات تسهل عملية تبادل ومعالجة المعلومات بين مختلف الأطراف. كما أن انتشار هذه التقنيات حول العالم، أدى إلى تفتيت مفهوم الاتصال الجماهيري، بحيث لم تعد الرسالة الإعلامية تتوجه إلى كافة شرائح المجتمع، بل تتوجه إلى شرائح مستهدفه: الأطفال والشباب والمرأة والكبار، الأمر الذي ينعكس على نوعية الخدمة المقدمة عبر شبكات وسائل الإعلام العالمية.

ويجادل مولانا (Mowlana, 1998, p.23) بأن انتشار تقنيات الاتصال والمبتكرات الحديثة قد يساهم، ظاهرياً، في خلق تفهم أفضل بين شعوب ودول العالم، إلا أن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى تواصل وتعاون إنساني عالمي؛ بل قد يؤدي إلى إحلال هياكل حديثة كوسائل الإعلام، الدولة القومية، والاقتصاد العالمي مكان هياكل تقليدية ـ الأسرة، والدين، والمجتمع. إن تقنيات الاتصال الحديثة، تساهم في نشر الهياكل والقيم المسيطرة عالمياً والتأكيد على اقتصاد السوق الحر، والديموقراطية الرأسمالية (الليبرالية). وهذا يؤدي، كما يقول مولانا (ص ٢٤)، إلى تبني جو الخصخصة، وفك التنظيم (Deregulation) وانتشار الإعلان (Commercialization) الموجود في الولايات المتحدة حول العالم، وذلك من أجل تسهيل مشاريع التجارة الدولية.

إن تقنية الأقمار الاصطناعية وما تتيحه من إمكانات إعلامية هائلة وفرت للشركات الكبرى طرقاً أخرى، أو بدائل، للالتفاف حول التنظيمات والحدود الوطنية للدول التي تحد من نشر البرامج الأجنبية والمعلومات

داخلها. وهذا بالتأكيد، يمنح مثل هذه الشركات قوة وتأثيراً على الدول النامية وفي نفس الوقت يثير جدلاً أخلاقياً ومهنياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً وإعلامياً، لأن هذه التقنيات ليست متاحة بشكل عادل لدى جميع الدول، بل إن هناك خللاً دولياً في توزيع تقنيات الاتصال الحديثة من حاسبات وأقمار اصطناعية وبنى معلوماتية وشبكات رقمية. ويوضح الجدول رقم (٥) بعض المؤشرات لتوزيع تقنيات الاتصال الحديثة في العالم، حيث يشير إلى أن هناك ٥٤٠ خطاً هاتفياً لكل ألف نسمة من السكان في الدول المتقدمة، يقابله ٥٢ خطاً في الدول النامية. أما بالنسبة للهواتف النقالة (المحمولة) فهناك ١٣١ خطاً لكل ألف نسمة في الدول المتقدمة مقابل ٥ خطوط في الدول النامية. أما فيما يتعلق بتوزيع أجهزة الحاسبات الشخصية فيوجد ٢٢٤ جهازاً لكل ألف نسمة في الدول المتقدمة مقابل ٨,٧ جهاز في الدول النامية، بينما هناك ٢٠٣,٥ أشخاص من بين كل عشرة آلاف نسمة في الدول المتقدمة يستخدمون شبكة الأنترنيت، في مقابل ١,٥٣ شخص في الدول النامية (World Development Report, 1998/1999, p. 227).

فالتقنية لا يمكن اعتبارها متغيراً ثابتاً، بل هي من العوامل التي تتغير وتتحدث يوماً عن يوم، بفضل الابتكارات والمخترعات الحديثة، وتطور العلوم ذات التطبيقات المختلفة، وخاصة في مجالات الاتصالات الفضائية، وما أفرزته من انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

فمنذ أواخر الستينيات من القرن الماضي، اهتمت اليونسكو بموضوع البث التليفزيوني المباشر عبر الأقمار الاصطناعية، وركزت المنظمة على تحقيق ثلاثة أهداف تتعلق بالاتصالات الفضائية: (Queeney, 1978, p. 29):

١- تشجيع البحوث والدراسات، من أجل إيضاح استخدام وتأثير الاتصالات الفضائية.

٢- معرفة الترتيبات الدولية، التي تتضمن تطوير هذه التكنولوجية، لما فيه المصلحة العامة للدول الأعضاء وشعوبها.

٣- تقديم خدمات تطبيق هذا النوع من التقنيات، من أجل التعليم والتنمية الوطنية.

ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف، تبنت اليونسكو العديد من ورش العمل، وبالذات مجموعة التلفزة المباشرة عبر الأقمار الصناعية، التي تأسست من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة عام ١٩٦٨م لدراسة هذا الموضوع. وخلال مؤتمر اليونسكو السابع عشر عام ١٩٧٢م، قدمت المنظمة مسودة إعلان للمبادئ التي تحكم استخدامات الفضاء، من أجل التدفق الحر للمعلومات، نشر التعليم، وتبادل ثقافي أكبر بين الشعوب. وقد عرفت هذه المبادرة باسم 'إعلان اليونسكو للمبادئ الإرشادية للاستخدام الإذاعي الحر للمعلومات، نشر التعليم، وتبادل ثقافي أكبر'.

UNESCO's Declaration of Guiding Principles on Use of Satellite Broadcasting for the free flow of Information, the Spread of Education and Greater Cultural Exchange.

فمن خلال هذا الإعلان، تطلعت اليونسكو إلى لعب دور قيادي، بهدف التأثير في مستقبل الاتصالات الإعلامية الفضائية، وحشد آراء خبراء الاتصال والإعلام، واتحاد الإذاعات المختلفة لمعرفة الآثار السلبية للتلفزة عبر الأقمار الصناعية. وكما يقول الباحث المعروف ولبر شرام (Wilber Schramm):

إنَّ مسألة قيام دولة ما ببث خدماتها التلفزيونية باستخدام الأقمار الصناعية، وبدعم تجاري (الإعلانات) قد يؤذي إحساس الدول المستقبلة لهذا الإرسال، ويضر بمصالحها الاقتصادية؛ كما أن معظم الحكومات ليست مستعدة لتعريض مواطنيها لخدمات تلفزيونية محتكرة ومسيطر عليها من قبل الأجانب (Queeney, 1978, p. 118).

وفي اجتماع لجنة الخبراء التابعة لليونسكو عام ١٩٧٢م من أجل التوصل إلى صيغة مقبولة لإعلان المبادئ، وبمشاركة اتحادات الإذاعات من مختلف مناطق العالم، تقدم اتحاد الإذاعات الأوروبية (European Broadcasting Union) بمرئياته حيال إعلان المبادئ، كانت بمثابة نقد شديد للصيغة الجماعية، لتبني مبادئ استرشادية لاستخدام الأقمار الاصطناعية، من أجل التدفق الحر للمعلومات ونشر التعليم وتبادل ثقافي أكبر بين شعوب العالم ، ومن ضمن هذه الانتقادات:

١- أن المسودة المقترحة، ما هي إلا محاولة لتحجيم فكرة التدفق الحر للمعلومات، وبالتالي إيذاناً بفرض رقابة على هذا التدفق.

٢- أن المسودة المقترحة حول المبادئ الاسترشادية، هي من مهمة الاختصاصيين ولابد أن تظل من مهام العاملين في الحقل الإعلامي ـ أصحاب الشأن ـ وأن تدخل الحكومات في مشروع اليونسكو هذا، ما هو إلا بداية لتدخل الحكومات في شؤون الإعلام ووسائله.

٣- أن المسودة المقترحة، لا توضح بدقة كيفية التعامل مع الاتصالات الفضائية، وبالتحديد في مجال التليفزيون على المستويين المحلي والدولي.

٤- إنه من السابق لأوانه صياغة إعلان مبادئ للتعامل مع قضايا الاتصالات الفضائية في الوقت الراهن، وإنه من الأفضل الانتظار حتى يتم تطوير هذه التقنيات، ومن ثم التعامل معها.

ويتضح مما سبق، أن مناقشات اليونسكو لمسألة استخدام الأقمار الاصطناعية في البث التليفزيوني، كانت بمثابة تحد واضح وصريح لمبادئ التدفق الحر للمعلومات عبر الحدود الوطنية، وظهر أن بؤرة الخلاف الرئيسة هي قضية 'الموافقة المُسبقة' (Prior Consent) التي تُطالب الدول النامية بها قبل قيام الدول المتقدمة باستخدام الأقمار الاصطناعية في البث التليفزيوني (الموافقة المُسبقة تعني أن الدول المُرسلة للبث التليفزيوني لابد وأن تحصل على إذن الدول المُستقبلة لهذا البث قبل الشروع في عملية الإرسال الفعلي). وقد استندت الدول النامية في مواقفها هذه إلى مسألة السيادة الوطنية (National Sovereignty)، الأمر الذي رفضته الدول المتقدمة بحجة أن قبولهم لمبدأ الموافقة المُسبقة يعني تعريض مبدأ التدفق الحر للمعلومات للخطر، وأن هذا الأخير من المبادئ الأساسية التي نادت بها الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو منذ تأسيسهما (Queeney, 1978, pp. 124-126).

لقد كان اختلاف الآراء والمواقف بين الدول النامية والدول المتقدمة، حول مبادئ التدفق الحر للمعلومات وقضية البث التليفزيوني المباشر عبر الأقمار الاصطناعية، ودخول منظمة اليونسكو طرفاً في هذا الصراع، وعدم قدرتها على إقناع الدول المتقدمة بوجهة نظرها حيال هذه القضية، من العوامل التي أدت إلى ضعف المنظمة وعدم قدرتها على خلق أرضية توفيقية بين وجهات النظر، وبالتالي ضعف مواقف الدول النامية، وانتصار الدول المتقدمة في

موقفهـا الداعي لتطوير البنى الاتصالية للدول الناميـة بدلاً من المطالبة بتدفق متـوازن للمعلومـات. إلا أن العامل الأبرز في انهيـار الضوابط الاتصـالية والإعلامـية، التي نادت بها اليـونسكو من أجل إيجاد توازن في العـلاقات الإعلاميـة والاتصالية بين الدول المتقـدمة والنامية كـان ولا يزال هو العامل التقنـي، الذي فاجأ العـالم بإمكانات هائلة من أقـمار أكثـر قوة وكـفاءة، وقنوات متعددة، وتنوعـاً في البرامج ومعدات استقـبال أرخص ثمناً وأصغر حجماً، وأجهـزة متكاملة يمتزج فيها التلفزيون بالفـيديو والحاسب والهاتف (قنديل ، ١٩٩٠، ص ٨٣).

ولا شك أن الدول المتقدمة تحصد اليـوم ما دافعت عنه بالأمس، لعلمها أن الدول الناميـة لن تستطيع مجـاراتها تقنيـاً في هذا المجال، بل إن الدول المتقدمة هي المسـتفيد الأول اقتصادياً وسـياسياً وثقافيـاً وإعلامياً من الوضع الراهن للإعلام الدولي، وبقـائه كما هو بتـقنياته ووسائله تحت سـيطرتها. فعن طريق البث التليفزيوني المباشر عبر الأقمار الاصطناعية، تستطيع الدول المتقدمة التـرويج لمنتجاتها وثقافتهـا ولغتها وأيدلوجيتها، وسـياساتها وذلك ببث رسائل إعلامية مدروسة ومصـممة لخدمة هذه الأغراض، ودون الخشية من قيـام الدول الناميـة من بث رسائل مشـابهة في الاتجـاه الآخر - أي بث تليفزيوني مباشر من الدول النامية إلى مشاهدي الدول المتقدمة!

لقد سقط النظام الإعلامي الدولي الجـديد، بالرغم مما يحمله من مفاهيم وأطر لاتزال سارية المفعول، عندمـا خلقت التقنيات الحديثة سوقـاً اقتصادية عالميـة ضخـمة تتداول فـيها مـختلف المنتـجات من برامج وأجـهزة بطرق وأساليـب جديدة فرضت واقـعاً لم تسـتطع الشركـات مجـاراته بوضعْـها

المحدود. فكان لابد من الاندماج بين شركات الهـاتف والحاسبات والإعلام وغـيـرها حتى تـستطيـع أن تنافس في سـوق دولية واعـدة تلبي رغـبـات المستهلكين، وتحـررت شركات الاتصالات الهاتفـية من النظم والقوانين التي تفرضها الحكومات، وبدأت الاستـثمارات الأجنبية المباشرة Foreign Direct (Investment) تدخل وبقوة قطاعَ تقنية الاتصال، جالبـة معها ضغوطاً على حكومات الدول النامية لتحرير هذا القطاع من سيطرة الحكومات وتطويره بما يتلاءم مع التطورات التـقنية. كما فـتح هذا الاتجاه الباب لخصـخصة بعض الأنظمة الإعـلامية الوطنـية، التي تخضع في مـعظم الدول الناميـة لسيطرة الحكومة، وتشهد منافسة حادة من شركات الكابل التليفزيوني (Cable TV) وقنوات البث التليفـزيوني المباشر عـبر الأقمار الاصطناعـية وانتشار أجـهزة الفيديو.

وأدى انتشار خدمات المعلومات العالميـة عبر الحدود الوطنية وظهور سوق جديدة وواعـدة للإعلام إلى زيادة الضغـوط لإيجاد برامج جـديدة حتى لو كانت من مـصادر أجنبـية (Cowhey & McKeown, 1995, p. 3) وتذكر رشتي (١٩٩١، ص ٢٧-٢٨) أنه كنتيجة للتغـيرات التقنية في وسائل البث التليفزيوني، كدخـول الأقمار الاصطناعية، أصبـحت هناك زيادة كبيرة في عدد القنوات المتوفـرة للفرد، وأثر ذلك على مشاهدي القنوات التليـفزيونية العادية الذين انصـرفوا للقنوات الجديدة بحثاً عن الجـديد من البرامج وتنوع المضامين. كـما اتسـعت دائرة إنتاج البرامج، بدخـول شركـات جديدة إلى السوق، أو اندمـاج شركـات قائمة مع بعـضهـا البعض، لتـشكل اتحادات تستطيع الصمود والمنافسة في السوق البرامجية.

وبرزت القوة الإعلامية والتقنية للولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ذي قبل، حيث ظهرت قنوات ذات توجهات دولية، مثل شبكة السي إن إن (CNN) كواحدة من أقوى (تأثيرا) الشبكات العالمية للأخبار، والتي تبث أخبارها على مدار الساعة للمشاهدين حول العالم، وشبكة البي بي سي (BBC World)، وشبكة إم تي في الموسيقية (Music TV)، وشبكة إي إس بي إن (ESPN) الرياضية، وشبكة أفلام الخيال العلمي (Science Fiction)، وشبكة أفلام الكارتون (Cartoon Network)، وشبكة ديسكفري (Dis-covery Channel) وغيرها. ويوضح الجدول رقم (٦) أن سبعاً من هذه الشبكات الإعلامية أمريكية، تستحوذ على أكثر من ١٢٦٨ مليون مشاهد حول العالم، أي ما نسبته ٩٦,٢٪. وتأتي في مقدمة هذه الشبكات استقطاباً للجمهور شبكة أم تي في الموسيقية بنسبة ٢٣,٥٪، ثم شبكة أي إس بي إن وشبكة إن بي سي وشبكة السي إن إن الدولية بنسب ١٨,٩٪ و١٥,٢٪ و ١٣,٨٪ على التوالي.

بلا شك ، لقد تأثر ظهور ما يعرف باسم التليفزيون العالمي (Global Television) بتطور التقنيات الحديثة، وخاصة الأقمار الاصطناعية، حيث تحول التليفزيون إلى وسيلة اتصال دولية، ذات فعالية وتأثير كبير، على مجريات الأحداث في الساحة الدولية. فالتليفزيون العالمي أصبح أكثر من مجرد وسيلة لنقل المعلومات وتسهيل التفاعل والحوار بين الأمم، بل هو من الطرق التي من خلالها يتم دمج الدول الأجنبية في النظام الاقتصادي الأمريكي. حيث يساعد التليفزيون العالمي الشركات الأمريكية على توسيع رقعة أسواقها عبر الحدود الوطنية، وتدفق السلع والمنتجات الأمريكية ـ سواء ثقافية أو استهلاكية ـ للأسواق الجديدة (Curtin, 1993, p. 136)

يرى الرميحي (١٩٩٧، ص ٣١٢) أن الدور الهام الذي لعبه التليفزيون العالمي في مجريات أحداث الانقلاب الفاشل في الاتحاد السوفيتي السابق جعل البعض يؤكد أن التليفزيون كان فعلاً وراء إجهاض هذا الانقلاب، عن طريق الضغط على الانقلابيين، للإفصاح عن حقيقة ما يجري، مما أدى في نهاية المطاف إلى سقوط الانقلاب، وعودة الشرعية للحكم. كما لعب التليفزيون الدولي أيضاً دوراً لا يقل أهمية في نقل وقائع وأحداث حرب تحرير الكويت إلى ملايين المشاهدين حول العالم، مدعومة بالصوت والصورة، وكأن المشاهد الذي يشاهد هذه التغطية، يشارك فعلياً في صنع الأحداث، وبالتالي صنع التاريخ الذي لم يكن سوى من صنع التليفزيون، وتغيرت بذلك الكثير من مفاهيم التغطية الإعلامية للأخبار والأحداث ومراحلها الثلاث: مرحلة اندلاع الخبر (News Break) ومرحلة نشر الخبر (News Diffusion) ومرحلة التشبع الإخباري (News Saturation)، وذلك بفضل قوة التقنيات الحديثة في التغطية التليفزيونية، كالكاميرات المحمولة وربطها مباشرة بمحطات إرسال متنقلة ومتصلة مباشرة بالأقمار الاصطناعية، التي تقوم بدورها بربط هذه المحطات الفرعية بالمحطة الرئيسة، أياً كان موقعها الجغرافي، التي تبث هذه الأخبار والمعلومات للمشاهدين في منازلهم، وفي نفس لحظة وقوع الحدث (علم الدين، ١٩٩٦، ص ١٠٨؛ مرداد ومرداد ، ١٩٩٧، ص ١٠٠).

إن تعدد وتكامل وسائل الاتصال والإعلام، هاتف، ناسوخ، حاسوب، أقمار اصطناعية، صحافة، إذاعة، تليفزيون ـ وتوفيرها للمعلومات في كافة المجالات وسهولة تبادلها بين كافة المستخدمين المنتشرين في أنحاء العالم،

جعل من هذه الوسائل أدوات فاعلة، ليس من الناحية الاتصالية فحسب، بل من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبالذات فيما يتعلق بتشكيل وصياغة الرأي العام. وتحجمت بالتالي وسائل الإعلام المحلية والقومية (التقليدية) في مواجهة وسائل اتصال مدعومة بتقنيات راقية تضخ كميات هائلة من المعلومات، يصعب استيعابها وتدقيقها وتمحيصها وتنقيحها بما يتلاءم مع البيئات المحلية، التي وجدت نفسها فجأة أمام قضايا لا تمت إلى واقعها بصلة (الرميحي، ١٩٩٧ ، ص ٣١٩).

واليوم، ونحن على أعتاب الألفية الثالثة، دخلت وسائل اتصال شبكية جديدة، لم تعهدها البشرية من قبل. لعل من أهمها شبكة الأنترنيت التي أحدثت ثورة اتصالية وتقنية ومعلوماتية وإعلامية غير مسبوقة، وذلك بما توفره من إمكانات كبيرة، وقدرات اتصالية واستيعابية عالية، واستخدامات متعددة لا حدود لها. وإذا كانت الأقمار الاصطناعية قد أضفت بعداً عالمياً للتليفزيون، فإن شبكة الأنترنيت قد أحدثت نقلة نوعية وكمية في طريقة الحصول على المعلومات، وأضفت بعداً جديداً في مجال النشر الإليكتروني. يقول بيل جيتس (Gates, 1995, p. 123-125) صاحب شركة مايكروسوفت أكبر منتج لبرامج الحاسوب في العالم: إن شبكة الأنترنيت قد غيرت تماماً الطريقة والأسلوب الذي يتم به النشر والحصول على المعلومات في الوقت الراهن. حيث بإمكان مستخدم الأنترنيت أن يقوم بنشر أفكاره وآرائه لبقية مستخدمي الشبكة، الذين يعدون بالملايين وينتشرون حول العالم بطريقة سريعة واقتصادية وعملية، بل وإن ردود الفعل حيال هذه الأفكار والآراء تأتيه بطريقة إليكترونية عبر البريد الإليكتروني (Electronic Mail) (العوفي

ومرداد ، ١٤١٨، ص ٥٧-٥٨). فالتفاعل بين المرسل والمستقبل في عصر الأنترنيت، والتنوع في المضامين الاتصالية والإعلامية المتاحة، أصبحت واقعاً نعيشه ونلمسه، وسمة أساسية من سمات مجتمع المعلومات، حيث الاعتماد على العنصر التقني ممثلاً في الاتحاد التقني (Technological Convergence) بين الحاسوب والأقمار الاصطناعية والرقمنة في تكوين هذا المجتمع وتشكيله بصورة كبيرة لدرجة إنها ميزته عن باقي المجتمعات وأعادت تشكيل بناه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية بما يتواءَم مع التطورات التقنية واستخداماتها المتعددة (Stevenson, 1994, p. 317).

إن العلاقة بين المرسل والمستقبل في مجتمع المعلومات، لم تعد علاقة أحادية الاتجاه، كما هو الحال في وسائل الإعلام التقليدية (الصحافة والراديو والتليفزيون)، بل نستطيع القول: إنه مع دخول وسائل اتصال حديثة، كالأنترنيت مثلاً، واندماجها مع وسائل أخرى، كالتليفزيون والفيديو انعدمت الحدود الفاصلة بين المرسل والمتلقي، وأصبح المتلقي يتشارك في صنع الرسالة الإعلامية مع المرسل، بل ويستطيع الأول أن يأخذ دور المرسل، إذا ما أراد ذلك (العوفي ومرداد، ١٤١٨، ص ١٥١-١٥٢).

المبحث الرابع

الخاتمة والنتائج، مع نظرة استشرافية

لقد خَلقت تقنيات الاتصال عبر الأقمار الاصطناعية تغيرات جذرية في بيئة الإعلام الدولي، وواقعاً إعلامياً جديداً، يتسم بالانفتاح الهائل، في كافة الأنشطة، الإعلامية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بين مختلف دول العالم، وتلاشي الحدود الجغرافية بين وحدات النظام الدولي، والتفاعل الثقافي بين حضارات وشعوب العالم، والسرعة الفائقة (الآنية) في بث ونشر المعلومات والحصول عليها. فالبث المباشر عبر الأقمار الاصطناعية، يبرهن على مبادئ التدفق الحر للمعلومات، الذي فرق بين دول الشمال، التي ترفض النقاش حوله، وبين دول الجنوب التي حاولت أن يكون هذا التدفق متوازنا.

لقد أوضحت هذه الدراسة تلك التطورات، التي عاشها النظام الإعلامي الدولي منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وتحليلاً لأهم مظاهره الإعلامية، وما تلا ذلك خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من مطالبة الدول النامية بإقامة علاقات إعلامية متوازنة مع الدول المتقدمة من خلال تأسيس النظام الإعلامي والاتصالي الدولي الجديد، ودخول منظمة اليونسكو طرفاً أساسياً في الصراع، وطرحها لتبني هذا النظام أوائل الثمانينيات. إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل، بسبب إصرار الدول المتقدمة

على التمسك بمبادئ التدفق الحر للمعلومات، وعلى موقفها الداعي لضرورة قيام الدول النامية بتحديث بناها الاتصالية والإعلامية، حتى تستطيع الاتصال والتفاعل مع العالم. وبالرغم من الجهود التي بذلتها اليونسكو لتحفيز الدول النامية، ومساعدتها على تطوير وسائل إعلامها المحلية، إلا أن انتشار هذه الوسائل بين شعوب هذه الدول يظل محدوداً مقارنة بانتشار وسائل الإعلام بين شعوب الدول المتقدمة.

كما أبرزت الدراسة، أهمية تطوير البنى والتقنيات الاتصالية والإعلامية الحديثة، وأن هذه التقنيات لم تعد عاملاً يمكن التغاضي عنه عند دراسة الإعلام الدولي، بل أصبحت من الأهمية أنها شكلت فعلاً التوجهات الإعلامية المعاصرة، حيث برز موضوع البث التليفزيوني المباشر عبر الأقمار الاصطناعية كأحد أهم الموضوعات التي تؤرق الدول النامية بحكم قدرة هذا البث على تغطية جميع دول العالم بالإرسال التليفزيوني، وبحكم أن الدول المتقدمة، وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، لا تزال تُحكم سيطرتها على تقنية الاتصال عبر الأقمار الاصطناعية، وعلى أعداد القنوات التليفزيونية المتوفرة. فالاتحاد الدولي للاتصالات (International Telecommunication Union) مثلاً انحصرت وظيفته في النواحي التقنية البحتة، كتوزيع الترددات والطيف الإذاعي والموجات، منعاً للتداخل، ولا توجد تنظيمات أو تشريعات تحكم مضامين القنوات التليفزيونية الجديدة. ولعل الآثار السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، التي يخلفها البث التليفزيوني المباشر عبر الأقمار الاصطناعية على الدول النامية لا يمكن تجاهلها، بل رأينا مثل هذه الآثار إبان محاولة الانقلاب الفاشلة في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) وحرب

تحرير الكويت. وهذا كله يدعونا للمطالبة بنوع من التنظيم، وليس التدخل رقابياً، لتوزيع مدارات الأقمار الاصطناعية، وتعاون الدول المتقدمة في ذلك لتتمكن الدول النامية من النهوض بمستواها في هذا القطاع التقني الهام.

كما طرحت الدراسة، موضوع شبكة الأنترنيت كأحد أهم تقنيات الاتصال الحديثة التي ينمو استخدامها العالمي كل عام بصورة فلكية، ليس فقط في مجال الاتصال الحاسوبي وتبادل الرسائل والملفات بين المستخدمين، بل وفي المجال الإعلامي، حيث تبرز أهمية هذه الشبكة من خلال ما توفره من كم هائل وغير محدود من المعلومات والقنوات التليفزيونية وصفحات الصحف والمجلات والكتب والدوريات في شتى المجالات المعرفية، الأمر الذي غير من مفاهيم وأدوار القائم على الاتصال التقليدية، وعلاقته بالمتلقي بأن جعلت (الشبكة) للمتلقي دوراً تشاركياً وتفاعلياً هاماً في العملية الاتصالية. وتبرز هنا أهمية قيام الدول النامية، للاستثمار في قطاع تقنيات الاتصال الحديثة، واستغلال البعد الإعلامي الهام لهذه الشبكة وقدراتها ومضامينها غير المحدودة للوصول إلى ملايين المستخدمين حول العالم. وقد يكون في ذلك تغلبٌ على الصعوبات (اللغة، التقنية، النواحي المالية.. الخ) التي تواجهها الدول النامية في استخدام تقنية البث التليفزيوني المباشر، عبر الأقمار الاصطناعية لنفس الغرض.

لقد أدت الثورة التقنية التي شهدها قطاع الاتصال والإعلام إلى خلق واقع جديد مبني على ما تطرحه 'العولمة' من رؤى إيجابية من خلال دور الفرد في المجتمع وإيجاد قواسم ثقافية مشتركة تتفاعل فيها جميع حضارات الأرض مع المحافظة على تميز الثقافات المحلية. فالعولمة ليست بالضرورة

أمراً سيئاً تخافه شعوب الدول النامية، وينطلق ليس من الواقع الذي تحدث عنه ساموبل هنتجتون في 'صراع الحضارات' أو فرانسيس فوكوياما في 'نهاية التاريخ' بل من خلال مفهوم أشمل -العولمة- يتضمن انتشار المعلومات بين الناس، وتذويب الحدود بين الدول، وزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات (يسين ، ١٩٩٨، ص ٦) بصورة لا تطغى على الخصوصية الثقافية 'للآخر'. وإذا كان هناك من يرى في العولمة أنها إعادة لتقسيم العالم وفق مبدأ الأقوى اقتصادياً وتقنياً واتصالياً (أحمد، ٢٠٠٠، ص ٦٢)، فإن ذلك لا يعني أن الفرصة قد تلاشت أمام الدول النامية للتشارك في صناعة التوجهات الإعلامية العالمية وفق رؤيتها وبما يتفق وثقافتها وهويتها الأصلية، خاصة في ظل توفر تقنيات الاتصال الحديثة وما تتيحه من إمكانات وفرص هائلة.

إن ما تطرحه العولمة من محاور أساسية؛ كالاهتمام بالقضايا الأخلاقية والتنمية البشرية، والبيئة، وانتشار الأفكار والمعلومات ووسائل الإعلام والمخترعات الحديثة، وتطور وسائل المواصلات، وسهولة انتقال رأس المال وتحرير التجارة والاقتصاد العالمي، والمحافظة على الخصوصية الثقافية لدول العالم، كل ذلك يعزز فرص الدول النامية، في ضرورة الاستفادة من هذه الطروحات، وتسخيرها للاندماج في النظام الدولي الجديد والتفاعل معه، وفقا لمنظورها، ودون الحاجة إلى تقديم تنازلات جوهرية، تتعلق بسيادتها وثقافتها وهياكلها الاجتماعية. فالدول التي لا تعي أهمية ماذا تعني ثورة الاتصالات وانتقال المعلومات وتفاعل الأفكار والحضارات، 'ولا تتعامل مع هذه الثورة بإيجابية، ولا تتعامل معها بعمق، سوف تجد نفسها عاجزة عن

فهم العصر الذي نعيش فيه، وتعزل نفسها عن مسار العالم، الذي أصبح ـ أكثر وأكثر ـ قرية كبيرة' (الرميحي ، ١٩٩٧ ، ص ٣١٠).

لقد ساهم التقدم التقني الراهن، في مجال الاتصالات والإعلام، بشكل كبير في تدفق المعلومات والمنتجات والخدمات المعتمدة على المعلومات حول العالم. مما سيوفر منتجات متنوعة، لها آثارها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي لا يمكن التغاضي عنها.

كما سيؤدي تحرير قطاع الاتصالات من التنظيمات والتشريعات، التي تحد من نموه، وكذلك التوجه نحو التخصيص في الدول الصناعية المتقدمة بشكل كبير، إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي، وبالذات في أوروبا الغربية وشمال أمريكا، وإن هذا التكامل سيفتح أفاقاً جديدة في الأنشطة الاقتصادية والسياسية والإعلامية للعديد من القوى الرئيسة الدولية والشركات المتعددة الجنسية في الدول النامية.

وتظهر وتنمو هذه الأنشطة الاقتصادية والتقنية في حين يواجه عدد كبير من هذه الدول ديوناً مالية مذهلة، إلى جانب عدم القدرة على المشاركة بفعالية، في عملية الاتفاقات والمفاوضات الدولية (Gerbner, Mowlana & Nordenstreng, 1994, p. 143) وهذا يستوجب على الدول النامية أخذ زمام أمورها بنفسها، بأن تعيد التفكير في بناء هياكلها الاقتصادية ومؤسساتها الاجتماعية والثقافية وفق أسس علمية مدروسة، وانطلاقاً من حاجاتها الداخلية، وبما يتفق مع التوجهات الدولية، سواء كان هذا البناء بصورة جماعية أم بصورة فردية. وهذا بالتأكيد سيفتح المجال لتطوير الهياكل والمضامين الإعلامية والتقنية في هذه الدول طبقاً لقواعد وتوجهات حديثة

تتفق مع ما هو موجود في العالم، ومن خلال العلاقة العضوية التي تربط بين الاقتصاد والإعلام والتقنية. وبذلك تتمكن المؤسسات الإعلامية في الدول النامية، من استعادة حصتها من الجمهور الداخلي، الذي يتجه لقنوات البث التليفزيوني العالمي بحثاً عن المعلومات وتنوع البرامج، وما يخلفه هذا من آثار.

* * *

جدول رقم (١)

جدول ١

سيطرة وكالات الأنباء الدولية على الإنتاج العالمي للأخبار

الوكالة	عدد الكلمات الموزعة يومياً	النسبة المئوية*
الأسوشيتد برس	١٧.٠٠٠,٠٠٠	٤٤.٩
اليونايتد برس	١٤.٠٠٠,٠٠٠	٣٦.٩
تاس /نوفوستي	٤.٠٠٠,٠٠٠	١٠.٦
رويترز	١.٥٠٠.٠٠٠	٣.٩
الفرنسية	١.٠٠٠,٠٠٠	٢.٦
وكالة أنباء دول عدم الانحياز	١٥٠.٠٠٠	٠.٤
وكالة أنباء الدول الإفريقيا	٨٠.٠٠٠	٠.٢
وكالة أنباء دول الكاريبي	٢٥.٠٠٠	٠.٠٦
وكالة أنباء دول الخليج	١٨.٠٠٠	٠.٠٥
المجموع	٣٧.٨٧٣.٠٠٠	٩٩.٩

المصدر:

Roach, Colleen. (1990). The movement for a new world information order: A second wave. Media, culture and society, 12, p. 290.

* من حساب الباحث

جدول رقم (٢)

جدول ٢

توزيع وسائل الإعلام بين الدول المتقدمة والنامية

الوسيلة	الدول المتقدمة			الدول النامية		
	العدد الإجمالي	إجمالي التوزيع مليون	التوزيع لكل ١٠٠٠	العدد الإجمالي	إجمالي التوزيع مليون	التوزيع لكل ١٠٠٠
الصحف اليومية (١٩٩٦)	٣٫٩٧٢	٢٧٦	٢٢٦	٤٫٤١٩	٢٧٢	٦٠
أجهزة الراديو (١٩٩٧)	١٫٣٠٨ (مليون)	—	١٫٠٦١	١٫١٢٤ (مليون)	—	٢٤٥
أجهزة التلفزيون (١٩٩٧)	٦٧٥ (مليون)	—	٥٤٨.	٧٢٠ (مليون)	—	١٥٧

المصدر: Unesco. (2000). Unesco statistical yearbook. Paris: Unesco. (www unesco org).

جدول رقم (٣)

جدول ٣

تطور وسائل الإعلام وتوزيعها في الدول المتقدمة

السنة	عدد الصحف	إجمالي توزيع الصحف مليون	صحف لكل ١٠٠٠ نسمة	أجهزة راديو مليون	أجهزة راديو لكل ١٠٠٠ نسمة	أجهزة تلفزيون مليون	أجهزة تلفزيون لكل ١٠٠٠ نسمة
١٩٧٥	٤٥٢٥	٣٥٣	٢٩٢	٨٦٧	٨٠٢	٣٦٥	٣٣٧
١٩٨٥	٤٣٩٦	٣٨٣	٣٤٢	١١٤١	٩٨٦	٥٤٧	٤٧٢
١٩٩٥	٣٩٦٧	٢٨٠	٢٣٠	١٢٥٥	١٠٢٥	٦٤٨	٥٢٩
١٩٩٦	٣٩٧٢	٢٧٦	٢٢٦	١٢٩٧	١٠٥٦	٦٦٩	٥٤٥

المصدر: Unesco. (2000). Unesco statistical yearbook. Paris: Unesco. (www.unesco.org).

جدول رقم (٤)

جدول ٤

تطور وسائل الإعلام وتوزيعها في الدول النامية

السنة	عدد الصحف	إجمالي توزيع الصحف مليون	صحف لكل ١٠٠٠ نسمة	أجهزة راديو مليون	أجهزة راديو لكل ١٠٠٠ نسمة	أجهزة تليفزيون مليون	أجهزة تليفزيون لكل ١٠٠٠ نسمة
١٩٧٥	٢٧٧٥	٩٦	٣٢	٣٠٦	١٠٢	٤٣	١٤
١٩٨٥	٤٠٤٩	١٤٥	٤٠	٥٤٣	١٤٨	٢٠٢	٥٥
١٩٩٥	٤٣٢٤	٢٥٧	٥٨	١٠٥٧	٢٣٨	٦٤٩	١٤٦
١٩٩٦	٤٤١٩	٢٧٢	٦٠	١١٠٠	٢٤٤	٦٩٧	١٥٤

المصدر: Unesco. (2000). Unesco statistical yearbook. Paris: Unesco. (www unesco org).

جدول رقم (٥)

جدول ٥

توزيع تقنيات الاتصال الحديثة في العالم .

المنطقة	خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠٠ نسمة	خطوط الهاتف النقال لكل ١٠٠٠ نسمة	أجهزة الحاسب الشخصي لكل ١٠٠٠ نسمة	استخدام شبكة الانترنيت لكل ١٠٠٠٠ نسمة
الدول المتقدمة	٥٤٠	١٣١	٢٢٤	٢٠٣,٤٦
الدول النامية	٥٢	٥	٨,٧	١,٥٣
العالم	١٣٣	٢٨	٥٠	٣٤.٧٥

المصدر: The World Bank. (1998/99). World Development Report: Knowledge for Development. New York: Oxford University Press. p. 227.

جدول رقم (٦)

جدول ٦

. شبكات التليفزيون العالمية وأعداد المشاهدين ونسبهم المئوية

الشبكة / مخرجاتها	شركاتها حول العالم	المشاهدون بالمليون	النسبة المئوية*
بي بي سي العالمية BBC World	شركة الإذاعة البريطانية	٥٠,٠	٣,٨
شبكة الكارتون Cartoon Network	تايم ورنر	١٤٠,٥	١٠,٧
سي إن إن الدولية CNN International	تايم ورنر	١٨١,٩	١٣,٨
قناة ديسكفري Discovery Channel	ديسكفري للاتصالات	١٢٥,٩	٩,٦
إي أس بي إن ESPN	والت ديزني وهيرست	٢٥٠,٠	١٨,٩
أم تي في MTV	فايكوم Viacom	٣١٠,٠	٢٣,٥
شبكة إن بي سي NBC	شبكة الإذاعة الوطنية	٢٠٠,٠	١٥,٢
قناة ساي فاي Si Fi	شبكة الولايات المتحدة الأمريكية الدولية	٥٩,٨	٤,٥
		المجموع ١٣١٨,١	%١٠٠,٠

المصدر: Mowlana, Hamid. (1998). Globalization of mass media. Opportunities and challenges for south. No. 2. p. 26.

*من حساب الباحث.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

* أبو زيد، فاروق. (١٩٩١أ). **انهيار النظام الإعلامي الدولي**. القاهرة: مركز الأهرام.

* ------. (١٩٩١ب). الإعلام الدولي وتطور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. **مجلة الدراسات الدبلوماسية**، عدد ٨، ص ص ١٣٧-١٤٦.

* الديك، إسكندر (١٩٩٣). **اليونيسكو والصراع الدولي حول الثقافة والإعلام**. بيروت: مركز الدراسات الجامعية.

* أحمد، مهيوب غالب. (يونيو ٢٠٠٠). العرب والعولمة: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. **مجلة المستقبل العربي**، عدد ٢٥٦، ص ص ٥٨-٧٠.

* برايدر، تكنولوجيا الاتصال بالكمبيوتر (Com-Com) وتكامل البيانات السياسية الأوروبية. **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، ١٤٢، ص ص ٧٩-٩٤.

* قنديل، حمدي. (١٩٩٠). البث المباشر غزو ثقافي ولكن. **مجلة الدراسات الإعلامية**، عدد ٦٠، ص ص ٨٢-٨٧.

* رشتي، جيهان. (١٩٩١). الآثار الثقافية للاتصال عبر الأقمار الاصطناعية. **مجلة الإذاعات العربية**، عدد ٢، ص ص ٢٦-٤٨.

* الرميحي، محمد. (١٩٩٧). **الفضيلة الواجبة.. العرب والمستقبل**. القاهرة: مكتبة مدبولي الصغير.

* لبيب، سعد (١٩٩٤). الإعلام وتكنولـوجيا المعلومات والاتصال. **مجلة الدراسات الإعلامية**، عدد ٧٤، ص ص ١٦-٢٢.
* خضر، محسن (١٩٩٤). الهيمنة الاتصالية الفـضائية وتحدياتها الثقافية. **مجلة الدراسات الإعلامية**، عدد ٧٧، ص ص ١٠٨-١٢٢.
* العدوان، نواف (١٩٩٤). حـول البث المباشـر وسبل مـواكبـته. **مجلة الإذاعات العربية**، عدد ١ ، ص ص ٣٢-٤١.
* عبدالرحمن، عواطف. (١٩٨٤). **قـضايا التبعية الإعلاميـة والثقافية في العالم الثالث**. الكويت: عالم المعرفة.
* عبدالملك، أحمـد. (١٩٩٥). اللاتوازن في تدفق المعلومات بين الشمال والجنوب. **مجلة التعاون**، عدد ٣٧ ، ص ص ٩٩-١٣٦.
* عبـيدات، ذوقان، عدس، عـبدالرحمن، وعبـدالحق، كايد. (١٩٩٧). (ط٣). **البـحث العلمي: مفـهـومه/ أدواته/ أسـاليبـه**. الرياض: دار أسامة للنشر والتوزيع.
* علم الدين، مـحمـود. (١٩٩٦). ثورة المعلومـات ووسائل الاتصـال: التأثيرات السيـاسية لتكنولوجيا الاتصال: دراسـة وصفية. **مجلة السـياسة الدولية**، عدد ١٢٣، ص ص ١٠٢-١١٦.
* علي، نبيل. (١٩٩٤). **العـرب وعصـر المعلومـات**. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
* العوفـي، عبداللطيف ومـرداد، عـادل. (١٩٩٨). **زمـن المستقبـل والعالم العــربـي: دراســة في مـوجـة المعلومــاتيـة والاتـصــال**. الرياض: مطابع التقنية.

* لبـيب، سعـد (١٩٩٠). العـرب وأقمـار البث التليـفـزيوني المباشـر. الرياض: **جهاز تليفزيون الخليج**.

* ماتسورا، كـويتشيرو. (٧ مارس ٢٠٠١). خطاب مدير عـام اليونيسكو بمناسبـة المائدة المستـديرة حول الحوار بين الحـضارات. ملحق كـتاب في جريدة، **جريدة الرياض**، الرياض: المملكة العربية السعودية.

* مـرداد، عادل ومـرداد، جمـيل. (١٤١٨). أثر تطور وسائل الاتصـال الحديثة وتقنياتها على الدبلوماسية في ظل التغيرات الدولية الراهنة. **ندوة الاتجاهات الحـديثـة في التـدريب الـدبلومـاسي، ٢٦-٢٧/ ١٢/ ١٤١٧هـ.** الرياض: وزارة الخارجية، معهد الدراسات الدبلوماسية.

* منظمة الأمم المتـحدة للتربية والـثقافة والعلوم (اليـونيسكو). (١٩٩٦). **الاستراتيجية المتوسطة الأجل**. باريس: اليونسكو.

* منظمة الأمم المتـحدة للتربية والـثقافة والعلوم (اليـونيسكو). (١٩٨١). **أصـوات واحدة وعـالم مـتعـدد: الاتصال والمجـتـمع اليوم وغـداً**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

* يسين، السـيد. (فـبراير ١٩٩٨). في مـفهوم العـولمة. **مجلـة المستقـبل العربي**، عدد ٢٢٨، ص ص ٤-٢٥.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Bullion, Stuart J. (1982) "The new world information order debate: How new?" **Gazette,** 30, pp. 155-165.

Cowhey, Peter & McKeown, Margaret. (1995) **The promis of a new world information order**. Washington, D.C., The United States Information Agency.

Curtin, Michael. (1993) "Beyond the vast wastland: The policy discourse of global television and the politics of the American empire". **Journal of Broadcasting & Electronic Media,** 37, No. 2, pp. 127-145.

Cuthbert, Marlene. & Spakers, Vernone. (1978) "Coverage of Jamica in the U.S. and Canadian press in 1976". **Social and Economic Studies,** 27, pp. 204-216.

Destefano, Johanna S. (1989) "The growth of English as the language of global satellite telecommuication". **Space communication and broadcasting,** 6, 441-474.

Ganley Oswald & Ganley, Gladys. (1982) **To inform or to control? The new communication networks.** New York: McGraw.

Gates, Bill. (1995) **The road a head.** London: Viking.

Gerbner, George. & Marvanyi, George. (1977) "The many worlds of world's press". **Journal of Communication,** 27, pp. 52-66.

Gerbner, George, Mowlana, Hamid, & Nordenstreng, Kaarl. (Eds.) (1994) **The global media debate: Its rise, fall, and renewal.** Norwood, NJ: Ablex.

Gershon, Richard A. (1997) **The transnational media corporation: Global massages and free market competition.** Mahwah, New Jersey: Lawrence Erlbaum.

Gore, Albert & Brown, Ron. (1995) **Global information infrastructure: Agenda for cooperation.** Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office.

Hachten, William H. (1987) **The world news prism.** Ames: Iowa State University Press.

Hamlink, Cees J. (1983) **Cultural autonomy in global communication.** New York: Longman.

Herman, E. S. (1989) U. S. "mass media coverage of the withdrawal from Unesco". In W. Preston, E. S. Herman and H. Schiller. **Hope and folly: The United States and Unesco: 1945-1985.** Minneapolis: University of Minneapolis Press.

Hester, Al. (1978) "Five years of foreign news on U.S. television evening newscast". **Gazette,** 24 (1), pp.78-98.

Howell, W. J. Jr. (1986) **World broadcasting in the age of the satellite: Comparative systems, policies, and issues in mass telecommunication.** Norwood, NJ: Ablex.

Hudson, Heather E. (1990) **Communication satellites: Their development and impact.** New York: The free press.

Khalil, Elham. (1983) **The Arab satellite and the flow of information in the Arab world.** Unpublished doctoral dissertation, University of Van Amsterdam, The Netherland.

Lee, Chin-Chuan. (1989) "The politics of international communication: Changing the rules of the game". **Gazette,** 44, pp. 75-91.

Masmoudi, Mustapha. (1984) "The new world information order". In George Gerbner & Marsha Siefert (Eds.) **World communications.** (pp. 14-27) New York: Longman.

Matellart, Armand. (1979) **Multinational corporations and the control of culture.** New York: Humanities.

McPhail, Thomas L. (1989) "Inquiry in international communication". In Molefi Kate Asante & William Gudykunst. **Handbook of international and intercultural communication.** (pp. 47-66) Newbury Park, CA: Sage.

Merril, John. C. (Ed.) (1983) **Global journalism: A survey of the world's mass media.** New York: Longman.

Mowlana, Hamid. (1998) "Globalization of mass media". **Opportunities and challenges for south.** No. 2, pp. 22-39.

Nordenstreng, Karrle & Varis, Tapio. (1974) **Television traffic-A one-way street?** Paris: Unesco.

Nordenstreng, Kaarle & Kleinwachter, Wolfgang (1989) "The new international information and communication order". In Molefi Kate Asante & William Gudykunst. **Handbook of international and intercultural communication.** (pp. 87-113) Newbury Park, CA: Sage.

Powell, Jon T. (1985) **International broadcasting by satellite: Issues of regulation, barriers to communication.** London: Quorum Books.

Queeny, Kathryn M. (1978) **Direct broadcast satellites and the united nations.** Alphen aan den Rijn, The Netherlands: Sijthoff & Noordhoff.

Roach, Coleen (1990) **The movement for a new world information and communication order: A second wave.** Media, culture and society, 12, 283-307.

Schiller, Herbert. (1969) **Mass communication and American empire.** New York: Augustus M. Kelley.

Schiller, Herbert & Nordenstreng, Kaarle. (1979) **National sovereignty and international communication.** Norwood, NJ.: Ablex.

Schment, J. R., Gonzales, I. N., Lum, P., & Valencia, R. (1984) "The international flow of television programs". **Communication Research,** 11, pp. 163-181.

Stevenson, Robert. (1994) **Global communication in the twenty-first century**. New York: Longman.

Stover, William J. (1984) **Information technology in the third world: Can I.T. lead to humane national development.** Boulder, Colorado: Westview Press.

Sussman, Leonard R. (1992) "The McBride movement: Old new order leads to the 'new'". **Gazette,** 50, pp. 81-108.

Varis, Tapio. (1990) "The international flow of television programs". In L. John Martin & Ray Eldon Hiebert. **Current issues in international communication.** (pp. 26-34) New York: Longman.

Varis, Tapio. (1984) "Global traffic in television programming". In George Gerbner & Marsha Siefert (Eds.) **World communications.** (pp. 143-152) New York: Longman.

Unesco. (2000) **Unesco statistical yearbook.** Paris: Unesco. (www. unesco .org)

The World Bank. (1998/99) **World Development Report: Knowledge for Development.** New York: Oxford University Press.

* * *

المؤلـــف

* عادل سراج مرداد

* بكالوريوس إعلام، كلية الآداب، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

* ماجستير إعلام، جامعة ولاية ميشيغان ١٩٨٧م.

* دكتوراه الفلسفة ـ تخصص اتصال جماهيري ١٩٩٣م.

جامعة وين الحكومية ـ ديترويت، ولاية ميشيغان الأمريكية

* أستاذ الإعلام الدولي المساعد بمعهد الـدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية، الرياض.

* نشر له عدد من الدراسات منها:

١- زمن المسـتقـبل والعالم العـربي: دراسـة في موجـه المعلومات والاتصـال (بالاشتراك).

٢- الاتجاهات الحديثة في التدريب الدبلوماسي.

٣- الإعلام في السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.

* شارك في عدد من الندوات والمؤتمرات.

سلسلة دراسات معاصرة

* صدر ضمن هذه السلسلة الدراسات التالية:

١ - التخصيص: أهدافه وأسسه وفوائده

عبدالله إبراهيم القويز

٢- الإسلام السياسي في روسيا

ميثم الجنابي

٣- التخصيص رؤية اقتصادية في المنهج والتطبيق «الاقتصاد السعودي نموذجاً»

عبدالعزيز إسماعيل داغستاني

٤ - الأبعاد الجيوبولتيكية لقضايا المياه في الوطن العربي

حسن عبدالله المنقوري

٥- الصراع على قزوين

صالح محمد الخثلان

٦- الصراع الأهلي في الصومال

عبدالله شيخ محمد عثمان

٧- المسلمون والنظام العالمي الجديد

عبدالله فهد اللحيدان

٨- الإسلام السياسي في جمهوريات وسط آسيا الإسلامية

ميثم الجنابي

٩- الصراع على كشمير في العلاقات الهندية - الباكستانية

بغداد سيدي محمد

١٠ - أنظمة البيئة وتشريعاتها وسياساتها في المملكة ودول الخليج العربية

يوسف إبراهيم السلوم



مطبعة
مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الاسلامية

ردمك: ٣-٨٤-٧٢٦-٩٩٦٠